www.kassioun.org

1011

الاثنين 29 آذار 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

«دفاعاً» عن الحكومة وهجوماً على «الحوت العائم في البركة»

[12]

الافتتاحية

سياسات «وهن عزيمة الأمة»

ارتفع سعر صرف الدولار في السوق «السوداء»، أي في السوق، من حوالي 3700 ليرة نهاية الشهر الماضي، إلى حوالي 4700 ليرة يوم 17 من الجاري، وعاد لينخفض إلى حدود 3700 مرة أخرى، والتغيّر مستمر...

الجديد في هذا الاضطراب العاصف أمران واضحان: أولاً: الرقم القياسي الجديد الذي وصل إليه سعر الصرف، والذي كاد يلامس حدود 5000 ليرة سورية للدولار الواحد، ما يعني- وفقاً للتجربة المرّة- أنّ حاجز الـ 5000 لم يعد بعيداً أو «خيالياً» كما كان سابقاً.

الأمر الثاني: هو السرعات الجديدة: سرعة الارتفاع على حدة، وهي غير مسبوقة، وكذا سرعة الهبوط، وأيضاً سرعتهما معاً، أي تتابعهما المباشر دون أية فترة استقرار مؤقتة بينهما.

إحدى النتائج المباشرة لذلك، وعدا عن شلل ما تبقى من الحركة الاقتصادية خلال هذه الفترة، هي تلك التي لمسها السوريون مباشرة، والمتمثلة في أنّ الأسعار ارتفعت مع الارتفاع العاصف، وبقيت حيث هي مع الهبوط، خاصة أنّ قرار رفع أسعار البنزين والغاز المنزلي جاء في خضم موجة الصعود، وساهم في تثبيت ارتفاع الأسعار، إضافة إلى رفع سعر صرف حوالات المنظمات الدولية إلى 2500 ل. س.

بكلام آخر، فإنّ الأسعار الآن باتت مشتقة بشكل أو بآخر من سعر 4700 ليرة سورية للدولار الواحد، في حين أنّ قيمة تصريف الدولار لمن هم مضطرون لتصريفه بشكل شهري وبأرقام هزيلة، «بشكل خاص العائلات السورية التي تعيش على حوالات الأقارب التي تتراوح بين 50 و200 دولار في الشهر»، هي الآن عند حدود 3700 ليرة سورية... أي إنّ عملية سرقة كبرى إضافية قد تمت بحق عامة السوريين المنهوبين أصلاً، والواقفين أصلاً على حد الجوع، فوقه قليلاً أو تحته!

المقلق حقاً، هو أن تكون فئة الحرامية الكبار، الذين أثبتت سياسات الدولة مراراً وتكراراً أنها خادمة لهم، قد اعتمدت هذا الشكل المستجد من «النصب» وأن تقوم بتكراره مرة بعد أخرى.

المقلق أكثر، والذي يجب أن يتم تركيز الانتباه عليه، هو أنّ مسألة الربح والنهب، ورغم أنها أساسية بالنسبة للحرامية الكبار، إلا أنّها ضمن الوضع الراهن للبلاد، بإحداثياته المختلفة، تفتح الباب للتفكير بأنّ المقصود أبعد بكثير من النهب؛ المقصود هو بالضبط استخدام متطور لـ«وهن عزيمة الأمة»؛ فهذا المصطلح الذي هو كناية عن عمليات قمع أي رأي مخالف، يبدو أنه بات يعني الآن شيئاً إضافياً، إذ تجري عملية ممنهجة لإيهان عزيمة السوريين، وإيصالهم إلى أقصى درجات الإنهاك والإعياء، «ويجري ذلك على يد الحرامية الكبار يداً بيد مع العقوبات الغربية والحصار»... والهدف من ذلك هو تجهيز السوريين للقبول بأي نوع من «الحلول» التي تناسب أمراء الحرب، والذين لا يملكون في جعبتهم من مشاريع سوى إعادة تقاسم النهب فيما بينهم، وإبقاء المنهوبين منهوبين، حتى لو أودى ذلك بوحدة البلاد.

الخطير أيضاً أن سيناريوهات أمراء الحروب، باتت تتقاطع جميعها في حاجتهم إلى بيئة محددة بالمعنى الإقليمي والدولي، تقبل بالقفز فوق القرار 2254، وتفتح الباب على نسف الوظيفة الإقليمية التاريخية لسورية، إن لم يكن نسفها من الأساس... وهو ما لا ينبغي السماح به بأية حال من الأحوال؛ الأمر الذي يتطلب الدفع بأقصى سرعة ممكنة نحو التكاتف بين الوطنيين السوريين من كل الأطراف، للدفع نحو تطبيق 2254 كاملاً، وبالاستفادة من التوازن الدولي الذي يسير خلافاً لمصلحة الغرب وأتباعه...

شؤون عمالية

المتقاعدون وحماية حقوقهم!؟

02

ملف «سورية 2021»

أيلول 2011: تطويق العنف... استعداداً لرد التدخل العسكري

05

شؤون محلية

وزارة التربية لا مبالاة تجاه الوباء الفتاك!

08

شؤون عربية ودولية

انتخابات الكيان... تكرار الظاهرة يجعلها قانوناً

15

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المتقاعدون وحماية حقوقهم!؟

لقاءات عدة جمعتنا مع العديد من المتقاعدين أمضوا جل عمرهم في العمل الإداري والإنتاجي، وأصابهم من الأمراض المهنية وغير المهنية والأمراض المزمنة ما أصابهم، فهم أصبحوا من غير رعاية صحية تمكنهم من مواجهة تلك الحزمة من الأمراض التي تحتاج إلى مصاريف كثيرة، وفي مقدمتها: أثمان الدواء التي ترتفع مع كل قفزة للدولار صغيرة كانت أم كبيرة، ولا طاقة لهم على تأمينها، والكل يعلم كم هو ضئيل الراتب التقاعدي الذي يحصل عليه المتقاعد بعد تركه للعمل، حيث لا يتجاوز وسطياً الـ60 ألف ليرة سورية، ولا ندري بهذا المبلغ الضئيل كيف سيوزعه بين أكل وشرب، وبين أثمان الدواء نتيجة أمراضه المتعددة، خاصة العمال الذين كانوا يعملون على خطوط الإنتاج.

المتقاعدون تحدثوا بحسرة، حتى أن واحداً منهم قال: «أخذونا لحماً ورمونا عظماً» وهذا تعبير عن حالة البؤس التي وصل إليها هؤلاء العمال المتقاعدون، والأنكى من ذلك أن النقابات تقوم بفصلهم من صندوق الضمان الصحي الذي قد يؤمن لهم بعض ما يحتاجونه من دواء وعلاج، مع العلم أن قانون التنظيم النقابي لا يمانع باستمرار عضوية العامل المتقاعد في نقابته التي كان منتسباً إليها، وهذا يعطيه الحق بالضمان الصحي الذي كان يحصل عليه العامل سابقاً.

النقابات، منذ أمد طويل وفي مؤتمراتها تناقش قضية المتقاعدين وضرورة الاهتمام بهم إلى حدّ أنها أي: النقابات، تفكر بإنشاء نواد ثقافية وترفيهية للمتقاعدين، وهذا الأمر جزء من حقوقهم على نقاباتهم، ولكن تلك النقاشات كانت تتبخر مع انتهاء المؤتمرات والمجالس التي كانت تطرح بها.

يصل عدد المتقاعدين إلى مئات الألوف، وهذا العدد يستحق أن يعمل شيءٌ من أجله طالما هؤلاء العمال قضوا معظم أعمارهم وهم منتسبون للنقابات، خاصة العمال في قطاع الدولة، أي: إن تكاليف الرعاية لهم قد دفعها العمال مسبقاً، وعند مساعدتهم في أمورهم المختلفة فإن ذلك يكون جزءاً من العمل النقابي الضروري تجاههم وليس منّة عليهم.

إن التسويف والوعود في إنجاز ما هو لازم إنجازه تجاه حقوق العمال كافة– ومنهم العمال المتقاعدون، وخاصة في هذه الظروف العصيبة– اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، سيُخسر الحركة النقابية ما لا يجب أن تخسره.

عمالة الأطفال في ازدياد من يوقفها؟

المظاهر الناتجة عن الأزمة الوطنية وتداعياتها متعددة وكثيرة يصعب تعدادها والإحاطة بها، وخاصة لجهة الآثار الكارثية المرتبطة بحياة الناس من تهجير وموت وفقر وبطالة وتشرد وتهجير وغيرها، والواضح من تلك الآثار الكارثية خلال الأزمة، واقع عمالة الأطفال صبياناً وبناتٍ، ويمكن تلمس هذا الوضع بالمرور والسير في الأحياء التي تختزن داخلها أعداداً كبيرة من البشر، وكأنها غابة، وفي هذه الغابة تطل عليك أغصانها وبراعمها وهم يعملون تحت ضغط الفقر بكل شيء إلّا التعليم، فترى مجموعات الأطفال الحاملين للأكياس الكبيرة على ظهورهم ينقبون في مخلفات القمامة عن البلاستيك وقطع كرتون وبقايا الخبز وغيرها من الأشياء..

وهؤلاء الأطفال لا يعملون لحسابهم الخاص، بل هناك من يشغلهم مقابل حفنة من الليرات السورية التي قد تساعد الأهل على قضاء حاجة ما، ولا يخفى على القارئ ما يتعرض له هؤلاء الأطفال من أمور، وما سيتعلمونه من قضايا تمس طفولتهم وتمس مستقبلهم الغامض الذي سيمضون إليه بسبب حرمانهم من التعلّم وأشياء أخرى.

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل أحد المواثيق الدولية التي تُعنى بحقوق الأطفال المدنية السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث بينت الدراسة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء عام «2003–2004»، وهي الدراسة الوحيدة التي اعتمدت على المسح الميداني والإحصاءات، والتي دلّت بشكل واضح وجليٍّ على واقع الأطفال، وما يعانونه في ظل تفاقم الفقر والبطالة، وأن هناك أعداداً كبيرة من الأطفال يلتحقون بسوق العمل بسبب حاجة أسرهم لعملهم لأسباب عدة أهمها: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

ضار بنموه العقلي

لقد أقرت المادة /32/ من اتفاقية حقوق الطفل: أن من حق الطفل أن يتمتع بالحماية من مزاولة أي عمل يرجَّح أن يكون خطيراً، أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي، وأكدت الاتفاقية على الدول الأعضاء الموقّعة على الاتفاقية: وضع القواعد الخاصة بتحديد حدّ أدنى لعمر الطفل للالتحاق بالعمل، ووضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه. كذلك اتخاذ التدابير التشريعية والاجتماعية والتربوية كافة، التي تضمن تنفيذ هذه المادة.

التجنيد الإجباري للأطفال

وقد أقرت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم /182/ لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وحظرت المادة /3/ من الاتفاقية استخدام أشكال الرقّ كافة، أو الممارسات الشبيهة بالرّق والعمل القسري أو الإجباري. بما في ذلك التجنيد الإجباري للأطفال، وتشغيل الطفل في أنشطة غير مشروعة، والأعمال التي قد تؤدي إلى الإضرار بصحته، مثل: العمل على الآلات أو المعدات الخطرة، والعمل في المناجم، أو تحت المياه أو على ارتفاعات خطرة، والأعمال التي تُزاوَل في بيئة غير صحية يمكن أن تعرِّض الأطفال للخطر، على سبيل المثال: درجات الحرارة المرتفعة، ومستوى الضجيج العالي، أو العمل أثناء الليل، والعمل لساعات طويلة. وألزمت المادة /7/ من الاتفاقية الدولية على اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمان تطبيق قواعد هذه الاتفاقية بشكل فعال، ونوّهت إلى أهمية التعليم الإلزامي في القضاء على عمالة الأطفال، وقد عرَّفت الطفل في المادة /2/ منها: جميع الأشخاص الذين دون سن الثامنَ عشرة من العمر.

أما قانون العمل رقم /17/ لعام 2010: فقد اعتبر الطفل أو الحدث الذي لم يُنهِ التعليم الأساسي، أو لم يتم الخامس عشرة من العمر. لكنه سمح من جانب آخر في المادة /116/ بتشغيل الحدث بعد موافقة الوليّ أو الوصي الخطِّية. وقانون العمل رقم /50/ لعام 2004 الخاص بعمال الدولة، اعتبر الحدث في المادة /7/ – ب – الذي لم يتمّ سن الثامنَ عشرة من عمره، إلّا أنه أعطى استثناءً لتشغيل الأحداث في المواقع الإنتاجية ضمن الشروط والحالات الواردة في النظام الداخلي للجهة صاحبة التعيين.

ثقة العمال أم ثقة القيادة؟

العمل النقابي في بلادنا بحاجة إلى تطوير وسائل وأدوات نضاله، وتجديد آلياته، حتى يرتقي العمل النقابي إلى الدور المناط به قولاً وفعلاً. إن الكوادر النقابية ينبغي أن تكون ذات شخصية متوازنة بين ما هو عمل نقابي ميداني وممارسة، وما هي انتماءات حزبية أو قومية أو طائفية وغيرها، ومن أجل ذلك لا بد من إعداد كوادر نقابية متوازنة متسلحة بوعي طبقي ونقابي عال.

■ نبيل عكام

تغلب على كوادرنا النقابية– منذ ثمانينات القرن الماضي– مجموعة من الصفات التي فرضتها السلطات الوصائية، والسلطات التنفيذية على النقابات بعد دخلوها تحت عباءتها، كمحدودية الإمكانات الكفاحية، وضعف الفاعلية الميدانية المرتبط بضعف الكفاءة، وقلة الكوادر النقابية الواعية لأهمية العمل النقابي ودوره في حياة الطبقة العاملة والبلاد عامة، وتحصيل حقوق العمال خاصة، هذه الصفات وغيرها من الصفات التي تصب في هذا المنحى، وغياب تلك السمات والشروط التي يجب أن يتمتع بها الكادر النقابي وتتيح له الفاعلية وتطوير العمل النقابي المناط، والذي وجد التنظيم النقابي لأجله، نابعة من فكرة وحيدة هي: الولاء الغامض للقيادة في السلطات التنفيذية والوصائية على هذه النقابات. لهذه الأسباب الذاتية في الحركة النقابية، لم تكن للكوادر النقابية القدرة على تكوين وتطوير ذاتهم في العمل والفعل النقابي. وبات أي كادر نقابي يتربع في الهرم النقابي لا يمكن له ذلك دون موافقة تلك القيادة، وعندما يصل إلى هذا المكان أو ذاك في الهرم النقابي تنهال عليه المباركات والثناءات من البعض، ومن هرم السلطة التنفيذية ومن زملائه المتربعين في الهرم النقابي على ثقة القيادة به، وهو من جانبه يؤكد للجميع أنه أهل لهذه الثقة، وسوف يكون طوع بنانها أي: القيادة، فهو يعرف تمام المعرفة أنه سوف يخرج من الهرم النقابي بجرة قلم كما تربع بجرة نفس القلم بهذا المكان. أما العمال فلهم رأي آخر، ويعبّرون عنه بأشكال مختلفة، ومنها: الامتناع عن الانتساب للنقابات، وكذلك العمال المنتسبون للتنظيم النقابي يحجمون عن الترشح إلى صفوف الهرم، وخاصة في قاعدته، فهم يعرفون أن تلك القيادة لا تثق بهم. لقد أضحت المنظمة النقابية القائمة أداة تهادن السياسات الاقتصادية الليبرالية المعادية لحقوق ومصالح العمال والمجتمع، وأداة لتدجين العمال ومساهمة في إخضاعها لسطوة أرباب العمل لدى قطاع الدولة والقطاع الخاص. وهذا ما أدى إلى تغيير شامل لوظيفة النقابة، ولأساليب النضال وللديمقراطية الداخلية في صفوف الحركة النقابية، ولطبيعة العلاقة مع أرباب العمل المختلفة، وهذا جل ما نتخوف منه إذا استمرت هذه الحالة.

نقاش داخل نقاباتنا

إن طرح هذه الفكرة ليست الغاية منه سوى فتح نقاش داخل نقاباتنا حول طرق وأساليب العمل لجعل التنظيم النقابي تنظيماً صلباً عاماً لكل الطبقة العاملة، وذا مصداقية ويكسب ثقتها. ويجب على الكوادر النقابية في مختلف درجات الهرم النقابي أن تخضع للتقييم المستمر من أجل التقويم والتطوير، لكي تبقى الحركة النقابية تلك الأداة والوسيلة من أجل تحقيق تنمية الوعي والثقافة العمالية، للوصول إلى حقوقها ومطالبها. وذلك بإعطاء الدور الحقيقي للهيئة العامة في التجمع العمالي، وحقها في عزل، ومحاسبة ممثليها.

المفاوضات مع السلطة التنفيذية

في هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يزداد سوءاً وتدهوراً يوماً بعد يوم، لا بد من نهوض العمل النقابي وتصدره، وأن تلعب النقابات دورها في التعبير عن الغضب والاحتجاج، وتعيد تنظم نضالات العمال، ومطلوب هو حشد كل في صفوف الطبقة العاملة سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة، على أهم المطالب، وخاصة الأجور، وسيوفر الضغط اللازم ويبني موازين قوة تجعل المفاوضات مع السلطة التنفيذية من أجل حقوق ومطالب العمال أكثر فعالية، ويُعيد للتنظيم النقابي وكوادره ثقة العمال به وبهم. وسوف نرى تاريخاً من التفاني والنضال والتضامن سيظهر لدى الطبقة العاملة عندما تحيا من جديد على الوعي الطبقي. لقد كان العمال السوريون وما يزالون وطنيين، رغم كل المعاناة والمصاعب التي مروا ويمرون بها، ولكن ذلك لا يمنعهم من امتلاك الوعي في غضون فترة قياسية من خلال دفاعهم عن مصالحهم المشتركة.

الطبقة العاملة

إضراب العمال في تونس

تتصاعد الإضرابات والاحتجاجات العمالية المطلبية والاجتماعية في تونس العاصمة. وتلميحات بالخصخصة وهضم حقوق العمال في معظم القطاعات، حيث نفذ عمال السكك الحديدية إضراباً عاماً نتيجة عدم التزام الحكومة بالزيادة في الأجور بدءاً من شهر آذار الجاري، حيث توقفت حركة القطارات يومين متتالين من الثلاثاء، للضغط على الحكومة للاستجابة إلى مطالبهم المتعلقة بزيادة الأجور. كما نظم الدكاترة الباحثون احتجاجات أمام وزارة التعليم العالي في العاصمة. بينما دخل أعضاء المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي في اعتصام أمام رئاسة الحكومة. وأيضاً واصل عمال بلدية المروج، في ولاية بن عروس، تنفيذ إضرابهم غير المعلن عن العمل، لليوم الثالث على التوالي، لعدم الاستجابة لجملة من المطالب المهنية والاجتماعية التي يتم التفاوض عليها منذ 3 سنوات، وتزايد الاحتقان الاجتماعي.

عمال بريتوريا يهددون بالإضراب إذا لم تتم زيادة على الرواتب

سيدخل عمال بلدية تشواني إضراباً عاماً في تهديد واضح من اتحاد العمال، إذا لم يحصل العمال على زيادة على الرواتب وحل نزاعات الأجور، وقال السكرتير الإقليمي للاتحاد: سوف نجتمع مع العمال وإبلاغهم بقضايا الرواتب التي لم يتم حلها، وعبرت النقابة عن غضبها بعد أن نفد صبرها نتيجة المفاوضات الجارية بين النقابة وصاحب العمل للاهتمام بقضاياهم. وكانت النقابة منذ حزيران من العام الماضي، تطالب زيادة في الأجور تعادل مستوى المعيشة الذي زاد بنسبة حوالي 7% ونزل العمال إلى الشوارع للمطالبة بزيادة الأجور بما يعادل هذه النسبة، وقالت النقابة: احتمال أن تكون هناك معركة إذا قضايانا لم يتم حلها.

إضراب عمال زيمبابوي من أجل زيادة الأجور

يوم الخميس من الشهر الجاري دخل أكثر من 130 عاملاً في إضراب في مركز توزيع سبار في بيرسفيرانس يطالبون بزيادة الأجور بنسبة 8,1% بينما صاحب العمل يعرض 3%. يقول المضربون: إن رواتبهم لا تتساوى مع زملائهم في امتيازات توزيع سبار الأخرى. وتقول نقابة العمال: لقد عقدنا بالفعل عدة اجتماعات مع الإدارة، ولم تسفر هذه الاجتماعات عن شيء، وما نطلبه قطعة صغيرة من تلك الكعكة، أي: من الأرباح التي ازدادت، وكان العمال قد خاطروا بحياتهم بالعمل خلال ذروة جائحةCovid–19 على المستوى الأول إلى المستوى الخامس من الإغلاق، وادّعت أن أعضاء النقابة يتعرضون للفصل التعسفي حيث تم فصل أكثر من 40 عاملاً نقابياً.

نقابات المعلمين تنهي إضرابها بوقفة أمام الرئاسة

أنهت نقابات المعلّمين الموريتانيين الأربعاء إضرابها الذي بدأته الاثنين الماضي، وذلك بوقفة احتجاجية أمام القصر الرئاسي، حيث تعقد الحكومة اجتماعها الأسبوعي، بعد أن دعت وزارة التعليم المدرّسين المضربين للجلوس إلى طاولة المفاوضات. وذلك من أجل زيادة الرواتب المتدنية للمعلمين، التي لا تؤمن لهم أبسط مقومات الحياة حسب ما قالت النقابة. هذا وقالت نقابة المعلمين في موريتانيا «بلغت نسبة مشاركة المعلمين بهذا الإضراب على المستوى الوطني بحدود 90% وأن المعلم هو منطلق الإصلاح وركيزته، وأنه لم يعد ينتظر وعوداً طالما ترددت في أذنيه طيلة السنوات الماضية دون أن يرى لها وجوداً على أرض الواقع». وتطالب النقابة، إضافة إلى زيادة الأجور زيادة التعويضات، مثل: بدل السكن والنقل لجميع عمال القطاع، بالإضافة إلى مطالب أخرى.

عمال القطاع الخاص... الوضع متغيّر ومتفاقم؟

العمل النقابي اتجه بمعظمه منذ عقود نحو عمال قطاع الدولة، الذين ازداد عددهم مع فورة التأميمات التي جرت في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، وكذلك مع أموال المساعدات التي كانت ترد في السبعينات، وجملة المشاريع الإنتاجية والخدمية المنشأة بعد تلك المرحلة.

■ محرر الشؤون العمالية

مع ورود المساعدات الضخمة بعد حرب تشرين جرى إنشاء العديد من الصناعات ومشاريع الخدمات، وأخذ العمل النقابي يركز جهوده في هذه القطاعات لاعتبارات كثيرة، منها ما هو سياسي، والآخر متعلق بالوزن الفعلي للطبقة العاملة في قطاع الدولة، الذي تضخَّم بشكل كبير، بينما الشق الآخر، القطاع الخاص، لم يكن له وزن حقيقي من حيث عدد المنشآت وعدد العمال، أي: كان هامشياً إلى حين صدور قانون الاستثمار في التسعينات.

بدأ القطاع الخاص الاستثمار الفعلي في جوانب اقتصادية متنوعة، أي: بدأ مركز الثقل يتحول شيئاً فشيئاً بهذا الاتجاه، ولكن مع هذا التحول لم تتمكن النقابات من رؤية ذاك الجديد الجاري في واقع عمال القطاع الخاص، من حيث العدد والتوصيف المهني، ومستوى التعليم والاختصاصات الجديدة مع الصناعات الجديدة، خاصة في المدن الصناعية التي تضم بين جنباتها العديد من الصناعات الحديثة، التي تتطلب عمالاً ومهندسين يديرونها على مستوى من الخبرة والكفاءة، ويقدّر عددهم في هذه المدن الصناعية بعشرات الآلاف.

تفاقمت مشكلة عمال القطاع الخاص مع اشتداد الهجوم على حقوقهم وتغييب مطالبهم بصدور قانون العمل رقم 17 لعام 2010، هذا القانون الذي صدر برغم التحفظات على الكثير من مواده من قبل النقابات، وبالرغم من وجود ممثلين للنقابات في مجلس الشعب، ولكنه صدر بالصيغة التي طرحها ممثلو الليبرالية الاقتصادية في الحكومة، وهو مُعبر من الناحية القانونية- وبالتالي السياسية والاقتصادية- عن أعمق المصالح للقوى الرأسمالية العاملة في الاقتصاد السوري، سواء في جهاز الدولة أو خارجها.

خطوات لا بد منها

يزداد واقع عمال القطاع الخاص سوءاً مع وجود عوامل جديدة دخلت على خط تأزيم أوضاع العمال لجهة حقوقهم ومستوى معيشتهم، مثل: أزمة كورونا وأزمة صرف الدولار والحصار الجائر، التي أثرت بشكل كبير على الصناعة وعلى استمرارية العمال في عملهم، وهذا تهديد جدي لمعيشتهم، ومع هذا لم يجر داخل النقابات عمل جدّي باتجاه هذا الواقع المأساوي المعاش، وبالرغم من التأكيد في المؤتمرات والاجتماعات النقابية على أهمية العمل مع عمال القطاع الخاص، وتم تشكيل لجان في اتحادات المحافظات، والقيام بزيارات لبعض المواقع الإنتاجية الخاصة، من أجل شدّ العمال إلى المظلة النقابية، ولكن هناك ممانعة ضمنية من داخل الحركة النقابية- تتعلق بالخبرة وتجربة العمل في هذا القطاع- ومن خارجها، وهو الأمر المتعلق بأرباب العمل وضغوطهم من أجل إعاقة أي عمل جدي يتكون داخل منشآتهم الإنتاجية، بسبب تخوفهم من احتمالات أن يتحرك العمال من أجل مطالبهم وحقوقهم.

العمل في القطاع الخاص ليس بالسهولة التي يجري العمل بها مع عمال قطاع الدولة كون الأخير يخضع لقوانين لا يستطيع رب العمل الحكومي تجاوزها

التوجه الفعلي بهذا الخصوص كان يتطلب موقفاً سياسياً وطبقياً من القيادة النقابية، وخبرة ودراية ومعرفة علمية بهذا الواقع، مع مجموعة من الخطوات التي تقنع العمال بأهمية انتسابهم للنقابات، وبأنها تمثل مصالحهم، ويأتي في مقدمتها: حقهم في الدفاع عن حقوقهم دون مُساءلة، وعبر أشكال مختلفة، منها: حقهم بالإضراب والاعتصام السلميين، وهذا ما لم تتبنهُ- إلى الآن- الحركة النقابية، وحقهم في التمثيل ضمن الأطر النقابية المختلفة، بما يتوافق مع وزنهم الفعلي في الطبقة العاملة، وهذا ما لم يتوفر حتى في الترتيبات الانتخابية الجديدة، وحقهم في المساواة التامة مع عمال قطاع الدولة بما يتعلق بنهاية الخدمة والسكن العمالي والقروض من المصارف وإلخ.. من القضايا.

واقع متبدل

إن الاستمرار في العمل النقابي على الطريقة الحالية نفسها، مع عدم رؤية المتغيرات الجارية، يعني خسارة جزء هام من قوى الطبقة العاملة لصالح القوى الرأسمالية، وبالتالي، استمرار هذه القوى بالتحكم والسيطرة على مصالح العمال، وهذا لن يستمر طويلاً، مما يعني: أن العمال سيبحثون عن الوسائل والأدوات التي ستمكنهم من استرجاع حقوقهم كافة، ولنا في تجاربهم الإضرابية عبرةٌ، وتُوضح المآل الذي ستذهب إليه الطبقة العاملة من أجل الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والديمقراطية، بالرغم من محدوديتها، ولكنها تحوي قدراً مهماً من النجاح من أجل زيادة أجورهم وبعض الحقوق الأخرى، وسيراكم العمال خبراتهم ومعارفهم العملية بهذا الخصوص، متخطين كل المعيقات التنظيمية وغيرها ليحققوا مطالبهم المشروعة.

العمل المهم

العمل في القطاع الخاص ليس بالسهولة التي يجري العمل بها مع عمال قطاع الدولة، كون الأخير يخضع لقوانين لا يستطيع رب العمل الحكومي تجاوزها، بالقدر الذي يمكن لرب العمل الخاص القيام بالتجاوزات، مع أن العديد من التجاوزات القانونية تمت بحق عمال قطاع الدولة على أساس المادة 137 من قانون العاملين الأساسي، والذي بمقتضى هذه المادة لا يستطيع العامل، أو من يمثله بأن يقاضي الجهة الحكومية التي تسببت بتسريحه من العمل بغير حق، ومع هذا، يبقى وضع عمال قطاع الدولة نسبياً في حالة أفضل، من حيث بعض الحقوق المضمونة، منها: التأمينات الاجتماعية ونهاية الخدمة إلخ.. ولكنّ عمال القطاع الخاص محرومون من هذه الحقوق، وإن حصلوا عليها فهي بالحد الأدنى لأجورهم.

إن العمل مع عمال القطاع الخاص في المراكز الإنتاجية، في المدن الصناعية وخارجها، يلقى مقاومةً من أرباب العمل، ولا يُطربون أبداً لوجود النقابات داخل منشآتهم، مهما كانت هذه اللجان النقابية، حتى لو كانت مختارةً من قبلهم، لأن هذه اللجان ستكون خاضعة لضغط العمال ومطالبهم، فهي مضطرة للدفاع عن تلك المطالب المطروحة، وإن لم تفعل ذلك سينبذها العمال، ويبدؤون بالتحرك من خارجها، كما حدث في عدة تجارب إضرابية.

هذا هو واقع الحال الذي يعيشه العمال، هل بالإمكان تغييره؟ سؤال برسم الحركة العمالية ومن يناصرها.

أيلول 2011:

تطويق العنف... استعداداً لرد التدخل العسكري

تعيد قاسيون فيما يلي، ومع مرور عشر سنوات على انطلاق الحركة الشعبية في سورية، نشر مقالة بعنوان «تطويق العنف... استعداداً لردّ التدخل العسكري»، والتي نشرت في الصفحة الثامنة من العدد 518 من قاسيون بتاريخ 10 أيلول 2011 بقلم الرفيق مهند دليقان...

ترتدي عملية تطويق العنف الجاري في سورية أهمية كبرى وحاسمة. العنف الذي تحول إلى حدث يومي منظم، تمارسه المليشيات المسلحة الموزعة في الجانبين المتضادين شكلياً.. أي: النظام من جهة عن طريق «الشبيحة» المسلحين والعناصر الأمنية المتشددة، والحركة الشعبية من جهة أخرى عن طريق متسلقيها من «تنظيمات إرهابية» وتكفيريين.. وعلينا في البدء أن نتجاوز التخرصات الإعلامية الخارجية والمحلية، التي يحاول كل منها نفي أحد شكلي العنف كل حسب موقعه، ونذهب مباشرة لرؤية الواقع كما هو بعين المسؤولية الوطنية، وأن نعترف عندئذ بشكلي العنف، ونبحث عن السبب، ومن ثم عن آليات تطويق العنف والخروج الآمن بسورية، استعداداً للمعركة الوطنية القادمة بلا ريب..

العنف.. في مصلحة من؟

يذهب البعض إلى أن النظام هو من بدأ بالعنف، من خلال قمعه الشديد للحركة الشعبية وتضييقه عليها بل وإدمائها، ويتابع بأن خروج السلاح من داخل صفوف الحركة جاء كردة فعل على الفعل الأول.. ويعتبر أن الحركة الشعبية بهذا المعنى بريئة من كل عنف.. وهذا الرأي وإن افترضنا صحته، فإنما يندرج في إطار الدراسة التأريخية لما جرى، أي: إنه لا يقدم رؤية عملية للحل، لأن المهم هنا ليس من بدأ ومن أطلق الرصاصة الأولى، ففي إطار علاقة السبب بالنتيجة فإن النتيجة تتحول إلى سبب لنتيجة لاحقة، وهكذا ندخل في حلقة مفرغة من العنف والدماء.. الواقع الآن، أن العنف يمارس من كلا الطرفين ويشتد وقعه، والأخطر أن البيئة الحاضنة له تتسع يوماً بعد آخر على اعتبار أن الدماء المهدورة لكل طرف هي مبررة، وحجته في إدماء الطرف الآخر أكثر فأكثر.. وعليه لا يستقيم البحث عن السبب الحقيقي إلّا بتحييد الذرائع، والتوجه نحو الجوهر مباشرة، ولنفعل ذلك نحتاج إلى الإجابة عن سؤال: من هو صاحب المصلحة في العنف، وفي استمراره، وفي تصعيده؟

شهدت سورية مع انطلاق الحركة الشعبية دخول قوة جديدة على ميزان القوى الداخلي، ومن الطبيعي أن تغير موازين القوى لا بد له من أن يفضي في المحصلة النهائية إلى واقع جديد يتناسب مع توازن القوى الجديد، لكن الوصول إلى ذلك الواقع، وبشكل خاص في ظل تلاعب القوى العالمية الكبرى، يمر عبر مخاضات عديدة، وعبر طرق وعرة وملتوية، ربما تؤدي في النهاية إلى متاهات تضيع فيها القوى المحلية الجديدة والقديمة، وتفقد الجديدة بشكل خاص كل معانيها التقدمية من حيث هي ضرورة خلقها الواقع المتأزم لتغييره..

إن من الطبيعي أن يحارب القديم في وجه الجديد، وأن يستخدم الأساليب المختلفة في تأجيله، ومن هنا فإن القديم المتمثل بالفساد الكبير داخل جهاز الدولة وبالتجار الكبار خارج جهاز الدولة، يسعى أيما سعي إلى إدخال الجديد في المتاهة الثأرية، متاهة العنف الطائفي والمناطقي، حتى تحيد بوصلته عن الدريئة الأساسية التي يجب إطلاق النار عليها، لأن الحركة الشعبية إن استطاعت توحيد صفوف السوريين على ما يوحدهم فعلاً، وهو إسقاط سلطة الفساد باعتباره اختراقاً سياسياً بالدرجة الأولى، ورفع سقف الحريات بما يلبي المهمة الأولى والتجهيز للانتقال السريع من الممانعة إلى المقاومة والهجوم، لو استطاعت الحركة الشعبية فعل ذلك فإن مشانق الفاسدين الكبار لن تلبث أن تعلق في ساحات الوطن.. بتهمة الخيانة العظمى!

ولذا فإن المستفيد الأول والأخير من العنف، هم العملاء الداخليون للخارج من تجار كبار وفاسدين كبار، ومن ورائهم أمريكا والصهيونية العالمية..

ليس المهم من بدأ ومن أطلق الرصاصة الأولى ففي إطار علاقة السبب بالنتيجة فإن النتيجة تتحول إلى سبب لنتيجة لاحقة وهكذا ندخل في حلقة مفرغة من العنف والدماء

النتائج الكارثية المترتبة على انتشار العنف

يهدف ناشرو العنف والمحرضون عليه إلى شق صفوف الشعب السوري المتضرر بمعظمه من الفساد، ومن التجار إلى فريقين متحاربين محصلة قوتهما تتناهى إلى الصفر، وتصبح بذلك سورية سهلة المنال للخارج، وسهلة التفتيت، وسننتقل عندها من الحديث عن ضرورة الانتقال من الممانعة إلى المقاومة والهجوم، إلى الحديث عن ضرورة خلق حركة تحرر وطني من جديد، وربما سنحتاج إلى عشرات القيادات التاريخية من رتبة يوسف العظمة لنعيد تكوين هويتنا الوطنية..

المخرج الآمن

ما تزال الكرة حتى اليوم في ملعب النظام، أي: إنه يتحمل المسؤولية الأكبر عن مستقبل سورية، وهذا لا يعني البتة إسقاط المسؤولية عن الحركة الشعبية، ولكن هذا هو واقع الأمور..

يذهب بعض المسؤولين في النظام إلى مقولة «العنف لا يجابه إلّا بالعنف»، ويتصرفون وكأنهم في ساحة معركة يجب فيها القضاء على الأعداء الواضحين والمحتملين، وتكفيهم هذه المقولة عناء التفكير المسؤول بما سيحل بسورية كنتيجة لهذه السياسة، في حين أن التاريخ يعلمنا أن الإمكانية الحقيقية للقضاء على العنف لا يمكن أن تتوفر بغير عزله عن بيئته الحاضنة، أي: بقطع طرق إمداد المسلحين في الطرفين «الشبيحة» و«التنظيمات الإرهابية»، والمقصود بقطع طرق الإمداد ليس فقط المادي منها، وإنما المعنوي بالدرجة الأولى، أي: إقناع الناس «موالين» و«معارضين» بأن العمل المسلح ليس في صالحهم، وهذا الإقناع يحتاج إلى عمل سياسي، وليس إلى عمل أمني، ومفردات هذا العمل الأساسية هي:

الصدق في نقل المعلومات، والتعاطي الإعلامي المسؤول مع ما يجري، دون تخوين وإقصاء واستصغار للمتظاهرين كما يحدث الآن، ونقل المظاهرات بالصوت والصورة من خلال الإعلام الرسمي السوري، لأن ذلك كفيل بتحييد الإعلام الخارجي وبتقزيم دوره من جهة، ومن جهة أخرى بتوليد الثقة لدى المتظاهرين، وبرفع سوية توجههم نحو العمل السياسي.

البدء مباشرة بإجراءات عملية انعطافية، أولها: محاسبة علنية لفاسدين كبار وضمناً رموز الحكومة السابقة، وعلى رأسهم النائب الاقتصادي وفريقه الليبرالي.

البدء بحوار علني يقال فيه ذاك الذي يقال في كل بيت وشارع.

الإفراج الفوري عن المعتقلين على إثر الأحداث الأخيرة ممن لم تثبت عليهم إدانات جنائية.

تشكيل لجان مقاومة شعبية مشتركة بين الجيش والحركة الشعبية في المناطق الحدودية تعمل على صد العدوان الخارجي ومحاصرة المسلحين من «شبيحة» و«تنظيمات إرهابية»، وتقوم بحماية المظاهرات وتأمينها.

وذكّر... بعض مما قالته قاسيون

ضمن الملف الذي بدأته «قاسيون» في الأعداد السابقة لإنعاش الذاكرة بما يخص المواقف التي اتخذها حزب الإرادة الشعبية عام 2011، «وكان اسمه اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حينه»، أقدّم هنا مساهمة في استذكار موقف الحزب من مسألة الحوار والحل السياسي، والذي كان موقفاً ثابتاً رغم كل عمليات «التشبيح» من المتشددين في الطرفين التي تعرض لها هذا الموقف، وتنحصر عملية الاستذكار التي أقوم بها هنا في اختيار اقتباسات من مقالات وافتتاحيات كتبت في قاسيون خلال العام 2011، والتي سيكون من الممكن الانتقال إليها كاملة بسهولة في النسخة الإلكترونية من المادة...

جذور الأزمة

«العنف السياسي يتمثل بمصادرة رأي الناس، وإغلاق المنافذ الحرة التي تسمح لهم بالتعبير عن آرائهم.. سواء أكان ذلك مشرعناً، أي: خاضعاً لقوانين عنيفة سياسياً كحالة الطوارئ وغياب قانون الأحزاب وغياب قانون انتخابات عصري وقانون مطبوعات ووجود مواد دستورية من طراز المادة الثامنة، أو أن العنف السياسي كان التفافاً على الشرعية الدستورية والقانونية المتمثل بالاعتقالات، ومنع الأحزاب السياسية من ممارسة العمل السياسي في مفاصل محددة، وضمناً تحويل الممارسة الديمقراطية إلى شكل لا مضمون له إلّا انتصار قوى الفساد واستمرارها».

ولتجاوز العنف يجب «التوجه نحو حريات أوسع تُعيد النضال السياسي إلى دوائر الدولة وإلى الجامعات وإلى المجتمع كاملاً ليبحث عن بدائله الحقيقية بروية وبعقل بارد، لا يأخذه الثأر أنّى شاء، وعليها قبل قانون الأحزاب وقبل رفع الطوارئ، العمل على قانون انتخابات عصري يكون منفذاً لصوت الناس الحر، وليس مسرحية تغتال فيها أصواتهم».

«العنف المدني هو استمرار ومحصلة للعنفين الاقتصادي والسياسي، وهو المتمثل بالتهديد المباشر لمواطنية الإنسان وكرامته الشخصية، والذي يأخذ صياغاته الواقعية في غياب الدور المؤسساتي الحقيقي في إدارة شؤون البلاد وطغيان المحسوبيات والتنفذ على طبيعة العلاقات، وما ينتج عن ذلك من استهتار بكرامات الناس وتنكر لخصالهم وقدراتهم، كل ذلك يتجلى تعدياً على مواطنية المواطن وفاعليته الاجتماعية»

■ «العنف ومهمة إنقاذ سورية — 30 نيسان 2011- مقالة ضمن ملف سورية»

الحراك الشعبي

«الحراك الشعبي الوطني، النظيف والواضح ومتعدد المشارب والتعبيرات السياسية والاجتماعية هو الضامن الأساسي والوحيد للإصلاحات الجدية والجذرية المطلوبة، دون أن يشوب ذلك تطرف أو شطط من أحد الأطراف المعنية بهذا الشكل من الحراك».

■ «الحراك ضمانة الإصلاح — 6 أيار 2011- افتتاحية قاسيون العدد 501»

«موضوعية الحراك هي في الجوهر، تدني درجة رضا الناس عن النظام الذي يحكمهم؛ لذا فإن الحسم العسكري وحده باهظ التكلفة وربما غير مجد، لذا كان الحل المركب، أي: أخذ سورية من الداخل ثم من الخارج.. من الداخل بتفتيت أساسات الوحدة الوطنية وخلق حالة من التوتر الاجتماعي وعدم الرضا، ويكتمل الحل المركب بالتدخل الخارجي بعد أن تكون السياسات الليبرالية خلقت جواً من الاحتقان والتهميش مع بعض البهارات السلفية والطائفية ونشر المصطلح اللبناني «خطوط التماس» على الأرض والمقصود خطوط التماس الجغرافية بين الطوائف... يأتي حينها التدخل الخارجي ليحسم الأمور ويأخذها نحو نهاياتها «الأمريكية»».

«ما نراه على الأرض اليوم هو خليط من الحراك الشعبي ذي الأساس الموضوعي ومن محاولات امتطائه أمريكياً. ويجدر بالذكر أن التحليل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الممثلين الداخليين للاتجاهات المختلفة، فالشكل الدموي الذي جُرَّ الحراك نحوه جراً سواء بالتعامل الخاطئ معه، أم بتدخل قوى الظل، أم بهما معاً، فإنه يصب مصباً واحداً وهو ضرورة رفع منسوب الدم إلى أقصى الحدود وإجهاض الحراك سريعاً، ليلي ذلك إعادة اقتسام الثروة دون أن ينال الحراك نصيبه منها، ومن مصلحة الطرفين «الفساد الكبير داخل جهاز الدولة والبرجوازية الكبرى خارجه» ألا يستمر الحراك، لأن استمراره يعني بالضرورة نضجه وتالياً، فإنه سيكنسهما معاً ويعيد توزيع الثروة بين الناهبين والمنهوبين»

■ «هل سيتوقف الحراك؟! — 6 أيار 2011- مقالة ضمن ملف سورية»

ما نراه على الأرض اليوم هو خليط من الحراك الشعبي ذي الأساس الموضوعي ومن محاولات امتطائه أمريكياً

ثنائيات وهمية

«جميع الثنائيات من نوع: معارضة- نظام، ثورة- مؤامرة، مؤيد- معارض، وطني غيور- مندس...إلخ، تخدم مساعي واضعيها من مختلف المواقع في الخلط وتضييع الحدود بين الحاجة الموضوعية للإصلاحات الجذرية الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية من جهة، وبين محاولات أخذ الحراك وركوبه من الداخل والخارج باتجاهات الفوضى والمساس بموقع سورية في خارطة الاصطفافات السياسية في المنطقة وفي العالم»

■ «التصنيفات الوهمية كأداة للتدخل الخارجي — 13 أيار 2011 - مقالة ضمن ملف سورية»

«الحركة الشعبية التي بدأت كاحتجاج على مظالم محددة ما كانت لتستمر وتتسع تظاهراً إلّا لأنها أصبحت تعبيراً عن حاجات ملحّة وضرورية ومتراكمة للتغيير والإصلاح الجذري، فاكتسبت صفة موضوعية وعامة، ووضعت البلاد جدياً على مفترق طرق، بما يمنع العودة إلى الوراء كما يتمنى البعض، وبما يدفع بالضرورة المزيد من الشرائح الاجتماعية للنشاط السياسي بأشكالٍ مختلفة، أقصاها كان التظاهر»

■ «الحركة الشعبية والأكثرية «الصامتة» — 20 أيار 2011- مقالة ضمن ملف سورية»

«ذلك زمان مضى، الزمان الذي ساد فيه- وتحت مسميات «الواقعية السياسية» - اعتقاد راسخ بأن الناس أضعف وأقل جرأة من أن تتحرك، وأكثر سلبية وعدمية من أن تشارك في الفعل السياسي وتهتم بالشأن العام. ورغم ذلك فإن أثر هذه العقلية ما يزال منتشراً، ونجده واضحاً عند «المعارضة الخارجية» وغيرها ممن يدعي خوفه على الحركة الوليدة، خوفه من خوف الناس! ويسعى جهده إلى تثبيت مسمار جحا في حائط التغييرات السياسية ليعوده الناس كل حين، لأن الناس وفقاً لرأيهم لن يجدوا طريقهم إلى الحراك دون ذلك المسمار».

■ «الخوف والاحتجاجات الشعبية — 20 أيار 2011- مقالة ضمن ملف سورية»

في الحوار قبل عشر سنوات

لا حلّ حقيقياً إلا بالحوار

«المهمة الأولى هي ابتداع الحلول الواقعية لمعالجة الوضع الراهن، وفتح الطريق مباشرة أمام عملية إصلاح شامل وجذري، وكل ما عدا ذلك سواء كان استقواءً على الشعب بالحديد والنار أو إجراءات ترقيعية، أو زعماً واهماً بتخطي الأزمة من جهة، أو استقواءً بالخارج والاستمرار في رفع الشعارات الاستفزازية من جهة أخرى، هو نفخ في الجمر، وسيأخذ البلاد حتماً إلى أوضاع أكثر مأساوية ودموية لاحقاً.
لن ينفع أحد في اللحظة التاريخية الراهنة المكابرة الجوفاء، ولا العقلية الكيدية الانتقامية، أو الخطاب الثأري»

■ «الحوار الوطني ... ضرورته، اتجاهه، وشكله — 20 أيار 2011- مقالة ضمن ملف سورية»

«في ظل التحديات والتشابكات الداخلية والخارجية، فإن الحديث عن الإصلاح اليوم بات يعني وجود خطة إنقاذ وطني تكون أداته الحوار الوطني الحقيقي والشفاف، ويكون حامله وضمانته الحركة الشعبية، وغايته الوصول إلى نموذج سياسي، اقتصادي اجتماعي، ديمقراطي على أرض سورية الواحدة الموحدة، يخدم مصالح الشعب السوري، أولاً وأخيراً».

■ «قضايا برسم خطة إنقاذ وطني — 27 أيار 2011- افتتاحية العدد 504 من قاسيون»

«الحوار الوطني الشامل هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة... النتائج المتوخاة وأهمها: صياغة وإقرار دستور جديد والاتفاق على قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام بالإضافة إلى إقرار التوجه الاقتصادي– الاجتماعي الذي يسمح بتحقيق أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نسب نمو، ويعيد توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء، ويضع حداً لهيمنة قلة من طواغيت المال التي تستأثر بثروة البلاد ومقدرات الغالبية الساحقة من جماهير الشعب.
لقد أكدنا مراراً: أن الحوار هو حالة صراع سلمي– حضاري يجب أن يفضي إلى إعادة رسم الخارطة السياسية بين كل مكونات المجتمع السوري».

■ «حول الحوار ... مرة أخرى — 10 أيلول 2011 - مقالة ضمن ملف سورية»

«أول ما ينبغي التعاطي معه بجدية هو واقع أن الاستعصاء القائم يعني فيما يعنيه أنه لا غالب ولا مغلوب. يفترض الذهاب إلى الحوار– ضمناً– التنازل من قبل الأطراف المتحاورة، والتنازل هنا ليس كرم أخلاق من أحد، وإنما هو تنازل كل طرف من الأطراف عما لا يملكه حقاً، فوظيفة الحوار بهذا المعنى هي الوصول بأقل الخسائر إلى بنية سياسية جديدة تعبر عن توازن القوى الجديد، إذ إن ظهور قوة الشارع يفترض القطع مع البنية السياسية القديمة التي لم تستطع استيعابها، أي: إنها لم تعر بالاً لحل مشاكلها وأزماتها وتحولت بذلك ببنيتها القائمة إلى جزء أساسي من مشكلات القوة الجديدة– قوة الشارع.
يبقى أن نقول: إن هنالك من يريد للحوار أن يكون شكلياً، ويعطي باستمراره بالحل الأمني الذريعة للطرف الآخر لرفض الحوار، وهناك أيضاً من «المعارضة» من يصر على رفض الحوار على اعتبار أنه يرفض أي تنازل! وهو مستعد لأن تستمر المعركة بدماء السوريين ولا يتنازل عما يريده، وذلك طبعاً دون أن يقدم شيئاً، اللهم إلّا بعض الأدرينالين الذي يصرفه أثناء موجات الغضب التي تجتاحه على المنابر الإعلامية.
يقف الطرفان السابقان موقفاً واحداً من حيث الجوهر، وإن كان تضادهما هو الأكثر شراسة من حيث الظاهر، فهما بإصرارهما على رفض الخروج من الاستعصاء يصران على قتل الحركة الشعبية، ومنعها من الدخول كقوة فعلية في البنية السياسية الجديدة، ليحافظوا بذلك على حصتهم من النهب. ويندرج صراعهما في إطار التحاصص بين الناهبين، ولكن بدماء المنهوبين، ولا يعيرون بالاً أثناء نهشهما لبعض لمستقبل سورية ككيان جغرافي– سياسي موحد، ولا يعبأن كثيراً بالاحتمالات الخطرة للتدخل الخارجي ولمحاولات التفتيت المتصاعدة يوماً بعد آخر.
ينبغي الوقوف في وجه الطرفين المتمترسين ضمن الخندق نفسه إنقاذاً لسورية ولشعبها.»

■ «هناك من لا يريد الحوار! — 28 أيلول 2011- مقالة ضمن ملف سورية»

الشعب السوري هو الحامل الأساسي للتغيير

«الجماهير تسير قدماً نحو فرز وطني واسع تصطف على أساسه إلى جانب مصلحتها التي هي مصلحة الوطن، مصلحة سورية، ولا شيء غيرها.. ولذا فإن الحركة لن تتوقف»
«هل ستتوقف الحركة الشعبية؟ – 20 أيار 2011– مقالة ضمن ملف سورية»
«إن المؤامرات الخارجية على بلدنا ووحدة شعبنا، تزداد شراسة، وتكشف عن نفسها ومخططاتها بشكل سافر كل يوم، ولن يتصدى لها ويفشلها إلّا تضافر جهود الشعب السوري برمّته.»
«مصالح الشعب، أولاً وأخيراً – 6 أيار 2011– مقالة ضمن ملف سورية»
«الشعب السوري لن يضيع البوصلة، وهو لم يضعها يوماً، وسيقف إلى جانب من يؤمن بأنه يريد مصلحة سورية والسوريين!»

■ «هل سيتوقف الحراك؟! — 6 أيار 2011- مقالة ضمن ملف سورية»

كلمة حول المعابر

ضجّت وسائل الإعلام الأسبوع الماضي بالحديث عن اتفاق روسي تركي على افتتاح ثلاثة معابر بين الشمال الغربي السوري، وبين المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام. ولم يتضح حتى الآن فيما إذا كان هنالك اتفاق فعلاً أم لا، لأنّ المؤشرات والمعطيات تفيد بأنّ الموضوع لا يزال في إطار النقاش، ولم يتم حسمه لا باتجاه الرفض ولا باتجاه القبول.

■ سعد صائب

لعل شراسة الهجوم الاستباقي على اتفاق محتمل هو أحد أدوات الصراع التي يستخدمها البعض على أمل منع الوصول إلى اتفاق من هذا النوع.

المثير للانتباه في المسألة، هو أن ردود الفعل التي ظهرت من بعض الجهات المتشددة لم تكن شرسة فحسب، بل وحتى هستيرية؛ فقد وصل الحد ببعضها إلى القول: إنّ افتتاح معابر مع «النظام»– حسب ما يصفون– هو خيانة وطنية وهو «تطبيع تجاري»! وهو التفاف على عقوبات قيصر وإلخ...
ليس المكان هنا مكان التوسع في الحديث عن العقوبات الأمريكية والغربية واستهدافات أصحاب العقوبات، ومن تصيب فعلاً ومن يستفيد منها... فذلك حديث تناولته قاسيون مراراً وتكراراً... ولكن نركز هنا على جانب واحد من المسألة، هو بالذات العلاقة بين فكرة «تقسيم الأمر الواقع» والمعابر.
«كسر حواجز» وبناء أخرى!
ليس خافياً الغرض من استخدام مفردة «تطبيع» في سياق ليس سياقها البتة، وهو تهويل الأمر وتعظيمه من جهة، وإعادة إحياء شعارات الحسم والإسقاط بطرائق أخرى... ولكن عدا عن ذلك، فلننظر في عمق المسألة بمعناها الاقتصادي، ومن ثم السياسي...
إنّ أولئك الذين يدافعون عن المعابر العابرة للحدود، ولكن في الوقت نفسه يقفون ضد المعابر بين المناطق السورية نفسها، إنما يسيرون بذلك في الركب الأمريكي التقسيمي نفسه... فما الذي يعنيه تكريس وإطالة أمد عزلة المناطق السورية عن بعضها البعض بمقابل دمج تلك المناطق، كل على حدة مع اقتصادات مجاورة؟ ألا يعني ذلك خلق واقع اقتصادي وسياسي وثقافي ونفسي عميق الجذور، يجعل عملية إعادة توحيد البلاد أشد صعوبة، ويرفع من مخاطر التقسيم؟
إنّ التقاطع بين المتشددين داخل النظام، ومتشددي المعارضة، والأعداء التاريخيين للشعب السوري تزداد وضوحاً ووقاحة يوماً بعد آخر... وتعويل هؤلاء وأولئك المستمر هو على أنّ الشعب السوري في كل المناطق بات منهكاً إنهاكاً شديداً ويمكنهم تالياً أن يمرروا أية مشاريع يريدونها لاستكمال اغتيال حراك الناس وغضبها، عبر صيغ سياسية شبيهة باللبنانية والعراقية، بل وأبعد من ذلك، لإنهاء الدور الإقليمي التاريخي لسورية، وربما لإنهائها هي نفسها...

وزارة التربية لا مبالاة تجاه الوباء الفتاك!

ارتفعت في الآونة الأخيرة وتيرة الإصابات بالفايروس، وسجلت وزارة الصحة إلى يوم الجمعة 26 آذار إلى 182201 حالة، إذ سجلت في يوم الجمعة 155 إصابة، وهو مؤشر يثير القلق بشأن انتشار الفيروس في سورية في ظل الظروف الاقتصادية والصحية، وما تعكسه الظروف من تراجع لمناعة السكان الجسدية من ضعف التغذية، ونخص منهم الأطفال، فماذا تفعل وزارة التربية تجاه هذا الواقع الخطير، وما هي الإجراءات التي تتبعها؟

■ عمار سليم

صرحت مؤخراً مديرية التربية في ريف دمشق: أن عدد الحالات في مدارسها بلغ 65 حالة ولكنها تُطمئن المواطنين بأن العدد قليل مقارنة بعدد الطلاب البالغ 725000 والمدرسين البالغ عددهم 40000 معلم ومعلمة، متجاهلة أن هذا الرقم يكشف عن العدد الذي تم له إجراء المسحات، أما الواقع العملي فيقول خلاف ذلك ، فأعداد المصابين أكثر من ذلك بكثير، ففي كل مدرسة في دمشق أو ريفها لا تخلو من مدرسين أو ثلاثة أصيبوا بالفايروس، بعضم تبين له ذلك من خلال المسحات وهم قلة، وبعضهم من خلال الأعراض الواضحة والمعلن عنها من وزارة الصحة، ولا تكاد تخلو شعبة صفية من حالات تغيّب بسبب اشتباه بالحالة، والغالب أنهم مصابون بالفايروس حسب ما يرد من الأهالي لتبرير الغياب، ثم إن هذه المقارنات العددية في مثل هكذا وباء ليست منطقية، فوجود مصاب واحد في المدرسة قد ينقل العدوى لعشرات أو مئات الطلاب دون أن تظهر عليهم الأعراض، أو ربما ينقلونه إلى منازلهم فيخرج الوباء عن إطار المدرسة، ألا يكفي وجود الحالات في المدارس لدق ناقوس الخطر واتخاذ التدابير الواجبة علماً أن الأطفال يقلون وعياً صحياً عن الكبار مهما راهنّا على وعيهم؟

لقد صرح مدير التربية في ريف دمشق بأنهم يقومون بدورهم في تعقيم المدارس والمرافق وشدد على ضرورة اتخاذ التدابير الصحية من ارتداء الكمامات والتباعد المكاني في المدارس، وتكليف مشرف صحي يرصد الحالات المشتبه بها وتوزيع موازين حرارة، ولكن مثل هذه الادعاءات أصبحت مثاراً للسخرية من قبل المواطنين والعاملين في المدارس، وهم يشاهدون في الميدان مدى الانفصام بين ما يُصرَحُ به، وبين ما هو واقع في المدارس.

عن أي بروتوكول وإجراءات تتحدث الوزارة؟

كل العاملين في المدارس يعلمون أن التدابير الوقائية في المدارس هي ضرب من الخيال، أو هي فقط معدة للتصوير والنشر على الصفحات الرسمية وعلى وسائل الإعلام، أي: ليس هناك أي تعقيم أو تنظيف للمرافق، ولم نر في المدارس مادة الكلور أو الكحول متوفرة بالقدر الذي تعقم به الأسطح التي يمسها الطالب، أمّا بالنسبة للتباعد المكاني فمعلوم أنّ الشعب الصفية في أحسن أحوالها تستوعب طالبين في المقعد الواحد، أي المسافة تقل عن نصف متر، وهي مسافة ليست بآمنة بين الطالب والطالب، وغالباً ما تكون الشعب مكتظة يشغلها بين 50 أو 60 طالباً أحياناً، وهذه الصورة من الصفوف لا نراها في وسائل الإعلام، وخاصة في جولات وزير التربية على المدارس، إذ تبدو مثالية جداً، لا تمت إلى واقع مدارسنا بشيء، أما ما قيل عن المشرف الصحي فهو غير موجود في المدرسة، وإن وجد فهو عاجز عن القيام بدوره الصحي لضعف الإمكانات وسوء الواقع في المدرسة من أعداد كبيرة وافتقار للمعقمات.

إن الحكومة إن عجزت عن التصدي للوباء لسوء الأوضاع الاقتصادية والصحية فهي تثبت عجزها عن اتخاذ حتى القرارات التي تحمي أطفالنا من خطر الوباء

الوضع المعيشي والتدابير الاحترازية للطلاب

في كل يوم تعصف بالمواطن حُمّى الأسعار، ويزداد الواقع الاقتصادي سوءاً، فهو بالكاد يستطيع تأمين اللباس والقرطاسية والطعام لأولاده، فهل باستطاعة هذا المواطن المفقر والجائع أن يؤمن لولده عبوة من المعقم وكمامة في كل يوم ليضيفها إلى قائمة نفقاته؟ فهذه النفقات تثقل كاهل المعلم وذوي الطلاب، وهم عاجزون حقيقة عنها مع هذا الارتفاع اليومي للأسعار.

تصريحات وتنويهات استفزازية

ورد على صفحة وزارة التربية في 21آذار على لسان مدير تربية دمشق: أن كل ما تم تداوله عن إغلاق المدارس عارٍ عن الصحة، لأن الإصابات في المدارس في الفصل الثاني أقل من الفصل الأول، فبعد إجراء 1103مسحات تبين أن هناك 296 نتيجة إيجابية، مقابل 807 نتائج سلبية، وهي ضمن النسب المقبولة! فهل ينتظر مدير تربية دمشق حتى تقع الكارثة وتصبح النتائج غير مقبولة؟ عدا عن أن العدد المذكور متعلق بعدد المسحات لا بالأعداد الحقيقية، كما ورد تنويه آخر على صفحة وزارة التربية نقلاً عن مدير الجاهزية والإسعاف والطوارئ أنه «لن تتوقف العملية التعليمية، وأن إرسال الأطفال إلى المدارس يخفف من الاكتظاظ في المدارس، وأنه عندما تم إغلاق المدارس ذهب الأطفال إلى الحدائق والمنتزهات!» علماً أنه في فترة الحظر أغلقت الحدائق والمنتزهات، إن مثل هكذا تصريحات فجّة ولا يقبلها عقل، ما هي إلا تعبير عن عجز حكومي عن اتخاذ أي إجراء ينقذ أطفالنا وكوادرنا التعليمية من الخطر المحدق، وخلاصة القول: إن الحكومة إن عجزت عن التصدي للوباء لسوء الأوضاع الاقتصادية والصحية، فهي تثبت عجزها عن اتخاذ حتى القرارات التي تحمي أطفالنا من خطر الوباء، كإغلاق المدارس رغم كل ما جرى ويجري من تفشٍّ للوباء.

المحروقات بين الأزمات والإجراءات التعجيزية

تستمر تراجيديا المواطن السوري اللانهائية ضمن أجزائها المترابطة، فلا يمكن فصل أزمة عن أخرى، بل واشتداد واحدة منها تعني اشتداد الأخرى، وكأنها سلسلة متصلة لا يمكن فصلها.

■ عبير حداد

فمع انتهاء عام 2020 بقيت ويلات الأزمات مستمرة تنصب على رأس المواطن السوري ضمن دوامة تأمين الخبز إلى دوامة طوابير الوقوف على الكازيات، واحتمال البرد القارس بسبب غياب سبل التدفئة من كهرباء ومازوت، لتذهب به إلى دوامة أسعار المواد التموينية وصعوبة استلامها عبر البطاقة الذكية، والتي كثير منها غير متوفر.

أزمة المحروقات

أزمة المحروقات واحدة من سلسلة الأزمات التي بقيت حاضرة النقاش خلال عامنا الحالي، والتي لها النصيب الأكبر من التأثير على كافة مفاصل الحياة السورية، وقد بدت لنا أنها قد حلت بشكل جزئي خلال نهاية العام الماضي، لتعود وتتفاقم بشكلها الأشد مع بداية 2021 ولا حلول سوى التعجيزية منها، والتي تنعكس على الواقع السوري من سيء إلى أسوأ، فمع كافة الحلول والمقترحات المقدمة من قبل الحكومة، بقيت طوابير السيارات أمام الكازيات تنتظر لساعات، ينسى بها المواطن أو يتناسى أن يسأل نفسه متى العودة للمنزل؟ بالإضافة إلى المحسوبيات على الدور رغم الرقابة الموضوعة على محطات الوقود، والتي لا تمارس دورها الفعلي كما يقول المثل: «حاميها حرميها».

ولا تقتصر أزمة المحروقات عند ذلك الحد، فالقليل من العائلات السورية قد ابتسم لها القدر، وكانت ممن تسلم مخصصاته عبر البطاقة الذكية ولو كانت 100 ليتر لا أكثر، أما القسم الأكبر، فقد بقي ينتظر الفرج علّه يُبلغ باستلام مخصصاته، التي ربما لم ينلها حتى في السنة الماضية، وفي الوقت ذاته نجد ما يفيض عن الحاجة من المشتقات النفطية سواء لمادة المازوت أو البنزين، وبمعدلات استغلال عالية ضمن شبكات السوق السوداء، التي من الجدير بالذكر أنها تنشط وتزداد بشكل طردي مع كل أزمة جديدة.

الإجراءات ونتائجها

فاقمت سلسلة من الإجراءات المتبعة من قبل المسؤولين هذه الأزمة ونتائجها الكارثية على المواطن، الإجراءات التي كانت بدايتها استمرار تخفيض الدعم عن المواد النفطية بداية العام الحالي، معللين ذلك بسبب تأخر التوريدات النفطية المتفق عليها، ليتلوها قرار رفع سعر البنزين المدعوم وأسطوانة الغاز من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وما تبعها من نتائج انعكست على القطاعات الإنتاجية والصناعية والنقل، بالإضافة إلى تردي واقع المواصلات العامة وتسعيرة سيارات الأجرة التي ارتفعت إلى حدّ جنوني، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية التي لا يمكن للمواطن أن يتحمل أعباءها.

وآخر ما حرر، والذي يزيد الطين بلة، تصريح وزير النفط «بسام طعمة» الأخير، أن انفراج أزمة المحروقات كان وشيكاً لولا جنوح السفينة في قناة السويس، التي عطلت وصول المشتقات النفطية، والتي كان من المفترض إفراغ حمولتها في ميناء بانياس يوم الجمعة 26 آذار حسب تصريحه الذي أدلى به عبر أحد القنوات السورية الرسمية!

وأشار التصريح إلى أن الوزارة ستلجأ إلى ترشيد توزيع الكميات «المرشد استخدامها أصلاً» للحفاظ على استمرار عمل المؤسسات الحيوية من أفران ومشافٍ ومحطات مياه واتصالات، وهكذا رُمي بثقل امتداد المشكلة المتأزمة على السفينة الجانحة في قناة السويس، والتي ربما تمتد إلى ما بعد حل مشكلة قناة السويس، ومن يدري ما المبررات التي سيطلقونها بعد ذلك.

سواء تمت الموافقة على حصر توزيع المشتقات النفطية عبر الوزارة أو بقي ضمن اللجان المركزية سيبقى المتضرر الوحيد هو المواطن الذي أنهكه تقاذف مسؤوليات التقصير

اقتراحات وغياب الرقابة

رفعت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة للحكومة مقترحاً تضمن دراسة آلية جديدة لتوزيع المحروقات، وذلك بحصر توزيع المازوت والبنزين بوزارة النفط بدلاً من لجان المحروقات المركزية «المعنية بعملية توزيع المشتقات النفطية، وخاصة المازوت والبنزين» حيث أكد وزير النفط بسام طعمة خلال الاجتماع، استعداده للآلية الجديدة، ولا بد من الإشارة إلى أن لجان المحروقات المركزية تتألف من شركات المحروقات والتموين وقائد الشرطة، وهذه اللجنة يترأسها المحافظ، حيث جاء طرح هذه الآلية كمحاولة لحصر المسؤولية في حال وجود أي خلل ضمن لجان المحروقات المركزية وتضيع المسؤولية، فهي تابعة لجهات عدة كما ذكر سابقاً، ومن المفيد السؤال هنا: أين دور الرقابة من عملية التوزيع؟ سواء كانت ضمن اللجان مركزية أم ضمن الوزارة، وإذا تغير شكل الجهة الموزعة، هل سيتم ضبط العملية فعلاً؟ وما هي الآليات المتبعة؟ وسواء تمت الموافقة على اقتراح حصر توزيع المشتقات النفطية عبر وزارة النفط، أو بقي ضمن اللجان المركزية، سيبقى المتضرر الوحيد هو المواطن الذي أنهكه تقاذف مسؤوليات التقصير بين الجهات المعنية.

دور الوزارة

مما سبق، يبدو أن وزارة النفط دورها محصور ضمن نطاق تأمين المشتقات النفطية، بينما توزيع المحروقات ضمن المحافظات يتم عبر لجان المحروقات المسؤولة عن الموضوع.

ومن هنا يبقى السؤال الأهم: هل المشكلة بالجهة القائمة على آلية توزيع المحروقات؟ أم إننا بحاجة إلى رقابة فعلية حقيقية، وعلى أعلى مستوى؟ فمن دون الرقابة، سواء بقي التوزيع عبر اللجان أم عبر الوزارة، لن ينعكس ذلك على واقع المواطن من جهة، ومن جهة أخرى، على عملية ضبط السوق السوداء.

فمع غياب الرقابة الحقيقية، يجري تمركز النهب بيد القلة المسؤولة عن المحروقات. ويفقد المواطن السوري حقه في هذه المحروقات، أو على الأقل يجري تخفيض حصته منها.

قرارات ارتجالية للهيئة الناظمة للاتصالات

ضمن جملة التصريحات الحكومية التي ما زالت إلى تاريخ هذا اليوم تنهك المواطن السوري «المغلوب على أمره» - والذي يمثل الغالبية العظمى من الشعب - والتي تزيد الطين بلة حقيقيةً، وتزيد الأعباء على عاتقه.

■ دارين السكري

بدون أي سابق إنذار أو كما يقال «من دون لا أحم ولا دستور» وبشكل مفاجئ، علقت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد السورية التصريح الإفرادي «جمركة الهواتف النقالة» عن الأجهزة الخلوية اعتباراً من تاريخ 18 آذار 2021 ولمدة ستة أشهر، ريثما يتم استكمال الدراسات التنظيمية والفنية للمشروع، دون أن توضح ماهية المشروع.

تخطيط تكتيكي

في ظل التعليق الجمركي للهواتف الخليوية، والذي بُرر هذا القرار بأنه «تم تعليق التصريح عن الأجهزة الخلوية «بعد التأكد من توفر الأجهزة اللازمة لعمل جميع المشتركين الحاليين، أو الراغبين بالاشتراك، وتوافر أعداد أجهزة خلوية أكثر من ثلاثة أضعاف أعداد المشتركين الحاليين»، من أجل إعطاء الأولوية لاستيراد المواد الأساسية اللازمة لاحتياجات المواطنين».

ظهر بشكل مفاجئ أيضاً، تصريح لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ 23 آذار 2021: بـ «وقف استيراد الموبايلات عبر وقف قبول طلبات الاستيراد ووقف منح إجازات استيراد الموبايلات». مع تنويه، أن قرار وقف الاستيراد لم يحدد موعداً لانتهاء مفعوله وتُرك مفتوحاً حتى إشعار آخر.

من المؤكد أنه لا يوجد أي توضيح أو حتى مجرد تبرير لهذا القرار، وبالتزامن مع قرار وقف الاستيراد، فقد انعكس فوراً على سوق «الموبايلات»، حيث ارتفعت أسعار «أجهزة الخليوي» إلى مستويات خيالية تفوق القدرة العقلية والشرائية للمواطن السوري «المستهلك»، ووصلت نسبة هذا الارتفاع لـ 40% على الأقل، مع وسطي أجور يعادل 60 ألف ليرة سورية، ولن يستطيع أي عقل بشري حل هذه المعادلة عصيّة الحل، وبالتأكيد هذا غير مهم للمعنيين.

«كنسلة» الهدايا «موبايلات»

من المعروف في ظل التدني الرهيب للوضع المعيشي الذي يعيشه المواطن السوري اليوم، فقد بات البعض يعتمد على أقربائه المغتربين لمساعدته على سد رمقه في بعض الأحيان، حتى بات البعض يرسل لأهله وذويه «هواتف خليوية» كهدية من الخارج بسبب الارتفاع غير العقلاني بأسعار الهواتف الخليوية، وبات البعض يطلب أجور التصريح «الجمركة» مع الهاتف لأن أجور التصريح الداخلة لجيب المستفيدين من هذه العملية تفوق قدرة المواطن. ولكن بعد تلك القرارات سيبقى الحصول على هاتف ذكي ذي مواصفات عالية مع شريحة اتصال سورية- حُلماً لكل سوري ذي دخل محدود.

مثل هذا النوع من القرارات الارتجالية يتم تفصيله على مقاس المحتكرين المنفذين لاحتكار الاستيراد هذه السلعة «الهواتف الذكية» وغيرها من السلع

«عوجا»!!

أصبحت أجهزة الخليوي بنظر الهيئة الناظمة للاتصالات ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من «الكماليات»، ولا داعي لوجودها، ولا داعي للتطور التكنولوجي في البلاد، وسيبقى كل شيء عبارة عن حلم صعب المنال لدى الشعب السوري.

القرار الصادر من المعنيين لا يصبّ في مصلحة البلد والمواطن، ولا يصبّ إلّا في مصلحتهم الشخصية. التعليق ومنع الاستيراد «الكماليات» كما وصفوها، كان من المفروض أن يُوضع حدّ لها، ويُمنع استيرادها سابقاً، هذا المنع لن يرفع من الاقتصاد السوري، ولن يجدي نفعاً طالما أننا ما زلنا نشهد نقصاً وعجزاً حكومياً في تأمين الأساسيات المعيشية، والتي لم نرَ عملاً حكومياً حقيقياً في هذا الصدد لرفع اقتصاد سورية والمستوى المعيشي المتدني.

فمثل هذا النوع من القرارات الارتجالية يتم تفصيله على مقاس المحتكرين المنفذين لاحتكار الاستيراد لهذه السلعة «الهواتف الذكية» وغيرها من السلع، وبالتالي، يتم التلاعب بسعر هذه السلعة في الأسواق. ولهذا فإن قرار منع استيراد الأجهزة الخليوية يعبر عن السلوك الحكومي الشاذ الذي تمارسه لـ «شل المواطن» وهو يقف عاجزاً- مدهوشاً- متفرجاً على قراراتها المفاجئة التي ما زلنا على ثقة كبيرة بأنها تصبّ في مصلحة جيوبهم.

أزمة البنزين تعصف بسورية كالعادة

ما زالت الحصارات الحكومية الخانقة- تحاصر المواطن السوري- المتعب والمنهك نفسياً ومعنوياً والأهم: مادياً، دون أية رحمة أو شفقة، وحتى دون أية استراحة من المصائب والأزمات المفتعلة الواقعة على عاتقه- بين الواحدة والأخرة.

■ دعاء دادو

فما زالت جميع المحافظات السورية تشهد إلى يومنا هذا أزمة عصيّة الحل في توفير مادة البنزين، دون أي سبب واضح، أو يمكننا القول: دون أي مُبرر حكومي رسمي صادق ومُقنع. في ظل هذه الظروف الصعبة التي يعيشها المواطن السوري من تدنٍّ فاجر في المستوى المعيشي الموصوف لدى الجميع بـ الأزمة «الخانقة»، إضافةً إلى الانهيار الاقتصادي المتسارع في البلاد.

رفع السعر هو السبب..

جرت العادة، أن تقوم الحكومة السورية بخلق حجج وهمية لا صحة لها من الأساس، والكثير من الذرائع بغية رفع سعر مادة «البنزين» في وسط تفاقم أزمة شح المحروقات، وبعدها يتم حلّ تلك المشكلة جزئياً.

لكن ما جرى هذه المرة، قامت الحكومة بتخفيض مخصصات المواطنين من مادة «البنزين»، وقامت برفع الدعم عن بعض المركبات ذات المواصفات العالية، وتم رفع سعر البنزين حوالي 50%. ولكن لم يتم في هذه المرة حل المشكلة كما كنا نشهد سابقاً، وبقيت أزمة الطوابير الطويلة معقدة أمام الكازيات.

فبالمحصلة، بات من المعلوم أن بعد كل أزمة خانقة تقع على عاتق المواطن السوري نشهد ارتفاعاً بالسعر، وبعدها تأخذ تلك الأزمة بالانفراج نوعاً ما. وفي هذه الحالة بات المواطن السوري يعلم مسبقاً أن الحل الوحيد بعد أية أزمة مُفتعلة وخلق طوابيرها هو: رفع السعر لاحقاً.

أزمة تَكرَر على مآسي السوري

من الواضح، أن المشكلة معقدة، ولا يريد أحد من الحكومة والمسؤولين في هذا القطاع حلها في الوقت القريب والبعيد، بغية ترك الساحة خالية للسوق السوداء لأداء مهامها على أكمل وجه، والتي تلعب لعبتها بكل أريحية وبالدعم الحكومي أيضاً.

فهذه ليست المرة الأولى التي ترفع فيها الحكومة سعر «البنزين» تزامناً مع انهيار الليرة السورية أمام العملة الأجنبية في السوق السوداء. وليست المرة الأولى التي تحظى فيها السوق السوداء بالفوز أمام الإجراءات الحكومية، التي يصفونها بأنها تصب في مصلحة المواطن السوري، والعوائق والحقائق تُرينا عكس ذلك تماماً.

«الأزمة لناس وناس»

في الحقيقة، الأزمة لم تتوقف في محافظة واحدة، بل إنها موجودة في جميع المحافظات السورية، ولدى جميع الكازيات، ولدى جميع السوريين، عدا هؤلاء غير العاديين كما يقال «يلي على راسون ريشة»، فلا أزمات خانقة لديهم، ولا حرب قد مروا بها، ولا حصار وعقوبات وقعت على عاتقهم كباقي السوريين، بل كان المذكورون أعلاه بمثابة «رضا الوالدين» بالنسبة إليهم.

فقد ساهمت تلك المصائب بزيادة ثرواتهم وأرباحهم وتعبئة جيوبهم أكثر على حساب الغالبية المعدومة للأسف.

صراعات على الطوابير

تتفاقم معاناة الشعب السوري يومياً، وتزداد نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية اليومية، وتُضاف إليها معاناتهم في طوابير الانتظار للحصول على «الخبز والمواد المدعومة والبنزين المدعوم لفظاً- المنخفض كمّاً والمرتفع سعراً»، والمستفيدون كالعادة هم حيتان هذا القطاع- المدعومين حكومياً وكالعادة على حساب المُفقر المواطن السوري.

أصبحت حياة المواطن السوري عبارة عن صراعات على الطوابير للحصول على أبسط مقومات الحياة كالخبز مثلاً، نتيجة الفشل من قبل المسؤولين الذين لا يحملون أية صفة من المسؤولية، والذي يسعون جاهدين إلى الحصول على هدفهم الوحيد، ألا وهو ملء جيوبهم بالكثير من الأموال وعلى حساب المواطن السوري فقط لا غير.

قراءة في قانون البيوع العقارية

أصدر مجلس الشعب مساء أمس قانون البيوع العقارية الجديد، والذي بدأ السجال حوله مع تسريب بعض مواده منذ شهرين، ليأتي إقراره اليوم دون أي تعديل رغم كل الانتقادات التي طالته من حقوقيين، لمخالفته الدستور، ولتعديه على صلاحيات السلطة القضائية، وعلى مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، الذي بدأ يترنح في ظل القرارات والتعليمات والبلاغات والتقييدات والموافقات التي تصدرها السلطة كل يوم، ناهيك عن أبواب الفساد التي ستفتح بسبب بعض مواده.

■ ميلاد شوقي

فقد جاء في المادة الأولى منه الفقرة /ب/ تحدد الضريبة على البيوع العقارية بنسبة من القيمة الرائجة للعقار استناداً إلى الوصف المالي للعقار، والقيمة الرائجة للعقار هي القيمة المالية التي تعتمدها وزارة المالية في احتساب ضريبة البيوع العقارية ورسوم التسجيل العقاري، وتحدد هذه القيم بناء على لجان تشكلها وزارة المالية، ومن المعروف أن عمل هذه اللجان سيشوبه الكثير من الفساد وابتزاز المواطن، وفتح باب الرشاوى عبر إناطة هذا التقدير بلجان خاصة بذلك، دون وضع ضوابط في الحد الأدنى والأعلى للتقدير كما حصل مع لجان تخمين العقارات.

وقد حدد القانون الضريبة على البيوع العقارية كما يلي: بمعدل 1% من القيمة الرائجة للعقارات السكنية و2% من القيمة الرائجة للأراضي الواقعة داخل المخطط التنظيمي المنظم و1% للأراضي الواقعة خارج التنظيم، وفرض ضريبة 3% على العقارات غير السكنية.

وضريبة الهبة للأزواج والأصول والفروع والوصية الواجبة 15% من قيمة العقار الرائجة.

ويحظر على أية جهة مختصة بتسجيل الحقوق العينية العقارية توثيق أو تسجيل أي حق عيني عقاري مالم يبرز أصحاب العلاقة براءة ذمة من الدوائر المالية ذات العلاقة، والأخطر في القانون هو: منع المحاكم من إصدار الأحكام المتعلقة بثبيت البيوع العقارية، أو حق الإيجار إلّا بعد تقديم وثيقة من الدوائر المالية تشعر بتسديد مبلغ يعادل الضريبة المتوجبة على موضوع النزاع بالدعوى، أي: منع القضاء من إصدار أحكام قضائية قبل حصول على براءة ذمة من المالية، التي ترتبط عادة بموافقات أمنية، وهذا النص بحد ذاته يعتبر مساساً بهيبة القضاء وتدخلاً في صلاحيات السلطة القضائية، حيث عادة ما يلجأ المواطنون لثبيت بيوعهم عبر أحكام قضائية تهرباً من تعقيدات الموافقات الأمنية التي عطلت تنفيذ الأحكام القضائية وبشكل غير دستوري أيضاً. وجاء في الدستور في المادة الثامنة والثلاثين بعد المئة: إن الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية، أو تعطيل تنفيذها جريمة يعاقب مرتكبها وفق أحكام القانون «فعلى أرض الواقع مساعد في الأمن يعطل تنفيذ قرار قاضي».

على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين الذي بدأ يترنح في ظل القرارات والتعليمات والبلاغات والتقييدات والموافقات التي تصدرها السلطة كل يوم

كما يمنع فراغ أية سيارة أو عقار أو إجراء أية وكالة غير قابلة للعزل بخصوص ذلك قبل إبراز إشعار مصرفي يتضمن تسديد مبلغ 5 ملايين في حساب المالك، أو خلفه الخاص، أو وكيله القانوني عند فراغ السيارة أو عقار سكني، ومبلغ مليون ليرة سورية عند فراغ أرض وتجميد مبلغ 500 ألف ليرة سورية لمدة 3 أشهر على الأقل.

من جهته تحدث وزير المالية كنان ياغي: أن مشروع قانون البيوع العقارية يعزز دور الدولة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال معالجة التهرب الضريبي في مجال بيع وشراء وتأجير العقارات، وهو ما يؤدي إلى فوات المنفعة والإيرادات على الخزينة العامة للدولة، مبيناً أن القانون القديم يعتمد على قيم مالية للعقارات موجودة لدى الدوائر المالية منذ ما قبل التسعينات، وهذا بعيد عن القيم المنطقية الرائجة للعقارات حالياً.

عملياً، ما هي الخدمات التي تقدمها الدولة لقاء فرض هذه الضرائب المرتفعة، والمعلوم أن أغلب المناطق باتت بلا بنية تحتية وبلا كهرباء ولا ماء، إذاً أين ستصرف أموال هذه الضرائب؟؟

ضيق وجرائم وحلول!

إن درت بين منازل السوريين جميعاً، واستطلعت أحوالهم، لن تجد منهم أحداً لا يعاني من أزمة «ضيق»، عدا تلك القلة التي «تعاني» من نعمة «انفراج» تكسب بالدم.

■ سوسن عجيب

ضيقٌ في كل مكان، ضيقٌ في الأجر، ضيقٌ في الغذاء والسكن، وحتى ضيقٌ في الملابس، في الكهرباء بـ «خفّتها» والمياه بـ «عكرها»، وضيقٌ في النَفس، حرفياً، فلا أوكسجين يكفي مرضى الجائحة الفيروسية، ولا رغبة للمعنيين بحل هذا الأمر طالما لا يدر المزيد من «الانفراج» عليهم، عبر الربح، والنهب، والسرقة، على حسابنا وحساب بلادنا، ضيقٌ في شرايين القلب أيضاً، وقلّة في الموسعات والشبكات والبوالين اللازمة، ضيقٌ في الوقت، بين طوابير المازوت والبنزين والغاز والرز والسكر والخبز، ضيقٌ في الماضي، في التاريخ، تجد الناس محتقنين حد الانفجار، بيد أنه لا مكان- بعد- يسعه، ومن كل ذلك، ضيقٌ في النظر، يسبب تأخر وصول ومعرفة مسارات الحل والتغيير وأدواته للسوريين، لكن وفي الوقت نفسه فإن كل ذلك يسبب تأجيجاً وتحريضاً لإرادتنا في الحياة، بالتخلص من كل هذا «الضيق»، عبر التخلص من صانعيه.

وإثر كل هذه الحال، تتشوه بوصلة البعض نحو سبل الخلاص، لتتزايد معدلات السرقة والجرائم، ومعدلات الانتحار، من مختلف الأعمار، وتبقى دون ردعٍ أو مكافحة حقيقية من قبل المعنيين بمعالجة هذه المظاهر، وكأنهم راضون عنها، وعليها، مقابل سبيل الخلاص الآخر المطروح، المتمثل بالتغيير.

عقدٌ هو عمر انفجار أزمات اعتملت وتراكمت في عقود سابقة أطول منه، قد كان هذا الضيق مصاحباً لها على طول الوقت، فالحديث هنا يسبقنا عليه المسرحي السوري المعروف فواز الساجر منذ عقود، وربما لم يُخيل له في حينه بأن ضيق هذا العصر سيتطور إلى هذه الحدّة... وقد خضنا بالعقد الأخير كسوريين تجربةً مريرة دفعنا بها ضريبة نصف قرن من التأخر والتخلف المتعمّد، حاول أعداؤنا عبرها كسرنا بصفوف متواجهة، بثنائيات مزيفة لا تعبر عن مصلحة أيّ منّا، بأيّ مكانٍ كنا.

ومع انتهاء الحرب والاقتتال المسلح، تبيّن وضوحاً أن الأخير لم يكن سوى شيء مؤقت وعابر، وأن العدوّ أولاً: متواجدٌ معنا على هذه الأرض، يمتص في دمائنا، نحن المنهوبين والمُفقرين والمُعطلين عن العمل والحياة، عدو لا راية له سوى المال والأرباح، يتلطى نفسه، واحد، خلف كل الأعلام، والمسميات

بتنوعها، عدوٌ واحد بألف وجه بات واضحاً حين يقول السوريون بحياتهم اليومية «كلهم متل بعض» و«كلهم حرامية» و«كلهم تجار حرب» و«العترة علينا»، وتجد آمالهم تعبيراً بأقوال، مثل: «لازم يصير شي يغيّر هالحال» و«شو ناطرين بعد؟» و«شو الحل؟».

حتى أنك تجد تفهماً لمسببات الجريمة والانتحار بالقول: «شوف وين وصلونا» و«يا حرام وين صرنا».

على أيّة حال، ورغم التخوفات المحقة من هذه المظاهر التي تشير إلى تفسخ المجتمع، إلا أنه وبالمقابل، في الميزان، ترجح كفة التعقّل والوعي السياسي، بتطوره لدى السوريين، وبشكل لا يمكن إنكاره، متحينين فقط اللحظة المناسبة للتعبير عنه ونقله إلى قوّة عملية تفرض حلولاً حقيقية بأيديهم.

خرج وزير الاقتصاد في مقابلة على التلفزيون السوري بتاريخ 24-3-2021 ليتحدث حول الواقع الاقتصادي، وحديثه كما يُقال تجاهل «الفيل القابع في الغرفة» أو ربما بشكل أدق «الحوت العائم في البركة» لأن هذا يشبه حالنا أكثر! بعد أن تحدث مطولاً عن مساعي الحكومة وجهودها، وتجاهل حقيقة: أن أفعال الحكومة عملياً بلا أثر! ولكن مع ذلك فإن هذه المادة تعتبر «دفاعاً عن الحكومة» باعتبارها جهازاً محدود الإمكانات يتم تحميلها وزر الآخرين.

«دفاعاً» عن الحكومة

وهجوماً على «الحوت العائم في البركة»

رغم تجاهل وزير الاقتصاد لوقائع فاقعة، إلّا أنه محق فيما قاله، ومحق في تجاهل ما هو خارج عن سيطرة حكومته. فالمشكلة الأساسية في التعامل مع ظروف بلاد تعيش عشر سنوات من الحرب، وفي ظل عقوبات إجرامية، ترتبط بجانبين: السياسات، وقوى الأمر الواقع من أمراء الحرب. ولا الأولى ولا الثانية تتحكم بهما الحكومة، بل تعمل في ظلهما.

■ عشتار محمود

فما الضرورات الأساسية، ولماذا إجراءات الحكومة محدودة وما المخارج الفعلية؟!

إنقاذ البلاد- الليرة- إنهاء الجوع

إذا ما كان الهدف الأساس إنقاذ البلاد، عبر إنهاء الجوع واستعادة قدرة الملايين على الاستمرار... فإن الطريق الاقتصادي الأساسي هو تخفيض الأسعار، أي: إنقاذ الليرة من عملية الغرق التدريجي خلال كل سنوات الأزمة، ومن السقوط الحر المستمر منذ عام 2019.

مفتاح الحل له قفلان أساسيان، لا يمكن أن تُفتح طاقة الفرج على الليرة دونهما، الأول: زيادة الإنتاج، وتحويل كتلة الليرة في السوق إلى استثمارات حقيقية وبضائع وتشغيل. والثاني: تقليص الطلب على الدولار. وهذا ما تقول الحكومة إنها تفعله، فهي تخفّض كتلة المستوردات من جهة، وتقوم ببرنامج لتحفيز إنتاج بدائل المستوردات محلياً.

ولكن، من حديث وزير الاقتصاد يتضح حجم الأزمة، فإنتاج الغذاء محلياً في سورية مرتبط بنسبة 80-85% بالاستيراد، وبالتالي بالدولار، من البذار إلى الأسمدة إلى الوقود إلى الأدوية، ومستلزمات مكافحة الأمراض، إلى الأعلاف إلى الحبيبات البلاستيكية للبيوت البلاستيكية وإلخ... بناء على هذا، فإن أسعار المواد الأساسية التي تحدد الجوع من الشبع مرتبطة باستمرار الاستيراد من الخارج وبالدولار! بينما لا تنجح عملية إنتاج هذه المواد محلياً، حيث لا إقبال على الاستثمار الصناعي للبدائل.

فكيف يمكن تجاوز هذه المعضلة وهي ليست مستحيلة الحل! عملياً هنالك طريقان لا ثالث لهما، وهما مرتبطان ببعضهما البعض. الأول: استيراد الأساسيات الضرورية بعملة غير الدولار، أو خارج منظومة العقوبات الدولية، وبآلية تضمن استقرار السعر. والثاني: تجاوز المعيقات الجدية لتوسيع الإنتاج المحلي للجزء الأعظم الممكن من المستوردات... وكلا الهدفين خارج قدرة ومسؤوليات الحكومة.

استيراد الضروريات بتجاوز العقوبات والسياسات الليبرالية

قبل الدخول في هذا التفصيل، وبالعودة إلى إشارة وزير الاقتصاد حول تخفيض الحكومة للمستوردات بنسبة 36% ومقدار يقارب 2,3 مليار دولار بين عامي 2018-2020، وبنسبة سنوية أكبر في الشهرين الأولين لعام 2021. إذ يعتبر الوزير: أن هذا التخفيض هدفه تقليص الطلب على الدولار، ولكن هذه العملية لم تنجح في وقف تدهور قيمة الليرة وارتفاع الدولار. بل ربما تكون قد نجحت في تقليص مستوى تدفق الأساسيات، وهذا ما نراه من نقص في توريدات الطاقة، وكميات القمح، وتراجع تأمين مستلزمات الإنتاج لمعامل الدولة «حالياً معمل الكابلات، ومعمل المنظفات متوقفان مؤقتاً لعدم توفر المواد الأولية»!

إنّ مثل هذه الحلول قد تكون حلاً للأزمة بتوليد أزمة أكبر، ومن الضروري استمرار استيراد الأساسيات غير المنتجة محلياً، وبمستوى كاف يضمن الاستمرارية. والضمانة الأهم لتخفيف أثره على ارتفاع الدولار، هي أن يجري بعملة غير الدولار، وهذا مفتاح أساس في تجاوز العقوبات، والتخفيف من كلفها. وقد تحدثت قاسيون حول هذه المسألة مفصّلاً في العديد من ملفاتها، ولكن يكفي أن نذكر هنا الجوانب التالية:

الاستيراد بغير الدولار قد لا يعني بالضرورة استخدام العملات المحلية في التداول، بل يعني بالدرجة الأولى مركزة التجارة الخارجية لتجري ضمن منظومة نقدية ومصرفية لا تخضع لرقابة- وبالتالي- عقوبات الأمريكيين والغرب عموماً. وهنا حتى إن تم استخدام الدولار أو اليورو فإن الهدف قد يتحقق.

الجانب الآخر من تحرير إنتاج الغذاء وعموم إنتاج الأساسيات السورية من سطوة الدولار هو استعادة قاعدة الإنتاج التي تستبدل المستوردات

إن وجود حساب يقارب 2-3 مليارات دولار للتبادل التجاري يغطي 75% من استيرادنا، وأكثر من 100% من استيراد الحكومة. ووضعه في مصارف مستقلة ومفتوحة مع دول معاقبة، مثل: إيران وروسيا، أو مستعدة لتجاوز العقوبات، مثل: الصين، سيعني تخليص الاستيراد الحكومي من سطوة الوسطاء، فيضمن تدفق أكبر للبضائع، مثل: الطاقة، ويوفّر ما يفرضونه من إتاوة مخاطرة تصل إلى 40-50% من الكلف، ويؤمن عقوداً نظامية يشرف عليها طرفان حكوميان، أي تحتاج إلى تبرير كل كلفها وتغلق باباً للفساد.

أمّا تأمين هذه الأموال فهو أيضاً خارج إمكانات الحكومة التي يبدو أنها فقدت الجزء الأعظم من رصيد قطعها الأجنبي عبر سنوات من سوء إدارة القطع. بل هو يتطلب إجراءات تتراوح من رفع سعر الصرف الرسمي للحوالات لاستعادة تدفق الحوالات الخارجية التي لم تقل عن 3 مليارات دولار سنوياً وفق تقديرات 2017 لتدخل إلى المنظومة المصرفية النظامية، وليس إلى السوق السوداء، وربط هذه التدفقات بعلاقات بين المصارف المحلية، والمصرف المركزي، والمصرف المستقل المذكور مقابل عوائد للمصارف المحلية، وأكثر من ذلك يمكن أن يتم تأمين الحساب بقروض ائتمانية بضمانة الذهب الاحتياطي، وهو ما يشكّل واحدة من احتمالات فتح حساب احتياطي باليوان الصيني، العملية التي يقوم بها أكثر من 35 بنكاً مركزياً عبر العالم والتي تزيد ضمانة عدم التعرض لخطر العقوبات.

إنّ مثل هذه العملية يمكن أن تؤمن لجهاز الدولة تدفق السلع الأساسية المستوردة مثل: الطاقة، والقمح، ووسائل إنتاج ومعدات لإعادة إحياء الصناعة العامة التي تمتلك القاعدة الإنتاجية لمعظم بدائل المستوردات. هذا عدا عن القطاع الخاص العامل في سورية والناشط في الإنتاج والتصدير، والذي يستورد معظم حاجاته من الصين، فهذه الشريحة قد ترى في تحويل جزء من حساباتهم بالقطع الأجنبي من الخارج إلى حساب مصرفي مركزي فرصة لتخفيض التكاليف المصرفية، وتخفيض كلف المستوردات الإنتاجية.

هل تمتلك الحكومة قراراً بمثل هذه الإجراءات؟ بالطبع لا... فهذا رهن السياسات الاقتصادية والتوجّه الجدّي شرقاً، فكما في لبنان منعت قوى الغرب استيراد الطاقة من إيران بالعملات المحلية، ومنعت الموافقة على المبادرات الصينية للاستثمار في البنى التحتية، ومنعت ربط شمال لبنان بجنوبه بسكة حديد، والاستثمار في الكهرباء، فإن قوى مماثلة تمنع مثل هذه التوجهات في سورية، ولكن

دون الضجة الإعلامية التي تكشف التناقضات اللبنانية في كل مفصل، حيث تجري الأمور في سورية بصمت مطبق. ولكن هذا الصمت لا يمنع من الاستنتاج، أن القوى ذات النفوذ والمرتبطة بالغرب في سورية تمانع أخذ إجراءات جدية تعاكس السياسة الاقتصادية الليبرالية– الغربية، وربما أبسط من ذلك، فإن هؤلاء يخافون على استثماراتهم وأرصدتهم المودعة في الخارج، والتي تبقى ورقة ضغط وارتباط!

تنبغي الإشارة إلى أن العرقلة السورية لهذه الإجراءات تتضح من بعض التفاصيل، فمثلاً: منذ مطلع 2019 تم الحديث عن توقيع اتفاقية لإنشاء كيان مصرفي إيراني سوري مقره دمشق لتعزيز التجارة وتجاوز العقوبات، ولم يبصر النور، وقبلها تمت عرقلة اتفاقيات مقايضة منتجات بين البلدين. ونذكر حادثة أخرى أصبحت معروفة من العام 2013 عندما رفض الطرف السوري العرض الروسي لشراء سفينة نقل يونانية ترفع العلم الروسي، وتؤمن تدفقاً مستمراً للطاقة، بدعوى عدم توفّر كلفة شراء السفينة التي لم تتعدّ في حينها 15 مليون دولار. أمّا بالعلاقة مع الصين، فها هو وزير خارجيتها يجوب الشرق الأوسط ويوقع شراكة استثمارية إستراتيجية مع إيران الدولة التي تُفرض عليها أشد العقوبات الدولية بمبالغ تشير مسودة الاتفاق المتداولة سابقاً أنها قد تقارب 400 مليار دولار في 25 عاماً. أي: إن الفرصة مفتوحة مع الصين لشريان استيرادي اقتصادي حكومي، وهي التي يصعب فرض عقوبات على بنكها المركزي، ومنظومة شركات الدولة الكبرى فيها!

إعاقة بدائل المستوردات والإنتاج- وزن أمراء الحرب

الجانب الآخر من تحرير إنتاج الغذاء وعموم إنتاج الأساسيات السورية من سطوة الدولار، هو استعادة قاعدة الإنتاج التي تستبدل المستوردات. وسيقول البعض: هذا ما تفعله الحكومة في برنامج بدائل المستوردات... ولكن:

وفق هذا البرنامج الحكومي يمكن استبدال أكثر من 65 سلعة مستوردة ببديل منتج بالصناعات المحلية، من الخميرة إلى الحبيبات البلاستيكية إلى أنواع أدوية وغيرها الكثير، تختصر 70% من المستوردات الحالية. فما الذي تفعله الحكومة كي يُنتج هذا الإنتاج؟ إنها تقتصر على تقديم الحوافز. أي: إذا ما قرر مستثمر أن ينتج حليب الأطفال الرضع في سورية عوضاً عن استيراده، فإن الحكومة تقدم له تسهيلات: دراسة حول المشروع، أراض في المدن الصناعية، تدعم له فوائد القروض فعوضاً عن 13% يدفع 7% وتسهيلات أخرى... ليبقى السؤال: لماذا لا يُقدم المستثمرون المحليون والسوريون في الخارج على الأقل لهذه الفرصة الاستثمارية؟! فرغم كل شيء سورية تمثل وفق قوانين الربح ووفق تقديرات اقتصاديين وصناعيين سوريين فرصة كبيرة، لأنها سوق تحتاج إلى كل شيء، وكل دخل إضافي يتولد ويتوزع فيها يمكن أن يتحول إلى استهلاك نتيجة النقص الكبير في المقدرات الاستهلاكية، وهذا ما يؤمن نظرياً معدل الربح المرتفع! فإذاً: لماذا لا تجدي «حركة الحكومة» نفعاً؟!

السبب بسيط وأيضاً قانوني، فمعدل الربح العالي المتوفّر نظرياً، هو غير متوفّر عملياً... أي: إن هنالك ما يجعل هذا الربح يتآكل ويزيد التكاليف إلى حد كبير، ويمنع المستثمرين من المخاطرة وتجاوز العقوبات.

فأولاً: عدم توفر الطاقة... والتوقف الناجم عن انقطاع شريان المحروقات والكهرباء دورياً هو خسارة وكلف تقلل فعالية العمليات الإنتاجية، وهي مسألة حلها بما ذكرنا أعلاه عبر تأمين موارد مالية للحكومة لتقوم بالاستيراد مباشرة وتؤمن التدفق.

أما ثانياً: فهي الكلف غير الرسمية الناتجة عن نشاط أمراء الحرب وأصحاب النفوذ، من يسميهم السوريون: «حرامية البلد». فهؤلاء عملياً يساهمون في تكاليف العمليات الإنتاجية، وبالتالي، تراجع الربح بشكل مباشر أو غير مباشر. فعندما ينشطون بالتهريب الذي قدرنا إيراداته بما يقارب 500 مليون دولار فقط من دخول البضائع التركية، وهم بهذا الربح ينافسون المنتجات المصنعة محلياً ويزيحونها. يضاف إلى ذلك، عندما «يتسلبطون» على الطرق ومداخل المدن الصناعية وأسواق الهال، فإنهم عملياً يحصلون من كل عملية نقل وعبور حاصلين على حصة من الربح. أكثر من ذلك، فإن نشاط قطاع الظل الذي يستولي عليه هؤلاء وصل إلى مستويات استثنائية في مجال الحبوب المخدّرة والكبتاغون تحديداً، إضافة للحشيش في سوق يمكن أن تصل إلى 16 مليار دولار ومصادراتها الدولية والإقليمية في عام فقط قاربت 1,6 مليار دولار: «17% منها خرج من الموانئ السورية!» كما أن هؤلاء يتحكمون بكتلة الحوالات غير النظامية التي تصل إلى السوق السوداء، التي تقارب 3 مليارات دولار سنوياً. كما إنهم ينشطون في تهريب مواد أساسية للخارج، مثل: قطاع الأغنام على سبيل المثال لا الحصر. ومع كل هذه الملاءة المالية وكتلة الدولار التي تحت أيديهم فإنهم أيضاً يتحولون إلى وجوه الاستيراد الأساسية لأنهم الأكثر قدرة عملياً! وهم عملياً يرتبطون باحتكار تسعير المستوردات الأساسية. هؤلاء يضاربون على الليرة ليجمعوا الدولار من السوق، وليهربوا أموالهم درورياً إلى الخارج، وهم عامل أساس في عدم استقرار قيمة الليرة، وهم يقومون بنشاطهم هذا باستخدام مزيج قوّة النفوذ والسلاح.

وأخيراً، فإن عدم استقرار قيمة الليرة، واستمرار ظاهرة المضاربة عليها، وتحوّل السوق للتسعير بالدولار كلياً، يساهم في تعطّل الإنتاج أيضاً، إذ إن موجات المضاربة تؤدي إلى انقطاعات في عملية التداول مع كل تدهور لقيمة الليرة وارتفاع للدولار، وتتعطل التوريدات، أو تنخفض نتيجة تغيّر أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة، وتوقف المستودعات الكبرى عن تحريك بضاعتها في السوق. فتتوقف عمليات الإنتاج والبيع وهذا بدوره يخفّض دوران الأموال ومعدل الربح. وربما أكثر كلمة تتردد على لسان أصحاب الأعمال في العامين الماضيين: «واقفين لنشوف وين رح يوصل» والمقصود طبعاً الدولار. وهذه العملية أيضاً حلها في تغيير كلي للسياسات عبر تأمين الأساسيات بمعزل عن تقلبات الدولار وبأسعار ثابتة له، ليتحرر الغذاء على الأقل من وزن الدولار! وهو الذي أصبح يشكل أكثر من 60% من سلة الاستهلاك الأساسية لغالبية الأسر السورية، إذا لم يصل لدى شريحة هامة إلى 100%.

في مثل هذه الظروف لن تنجح عمليات توسع استثماري، وإقامة صناعات تستبدل المستوردات، وستبقى محاولات فردية ضيقة تعمل بالحدود الدنيا لتجنب المخاطر. لأن أي مستوى كبير من الإنتاج والربح يغطي جزءاً هاماً من حاجات السوق يضع مستثمريه في مواجهة مع قطاع الظل، وعليه حينها أن يختار أمراً من اثنين: إما أن يعمل في ظلهم، أو أن ينسحب بهدوء. وقد يكون هذا ما يفسّر الحالة التي تم الحديث عنها لأحد الصناعيين الذي حصل على رخصة مصنع لحليب الأطفال، ولم يستطع أن يحصل على أرض في المنطقة الصناعية رغم الوعود الحكومية، وهو ما خرج إلى العلن وغيره ما بقي في السر...

أي مستوى كبير من الإنتاج والربح يغطي جزءاً هاماً من حاجات السوق يضع مستثمريه في مواجهة مع قطاع الظل وعليه أن يختار إما أن يعمل في ظلهم أو أن ينسحب بهدوء

ما بين أيدي الحكومة من قدرات وإمكانات لا تتجاوز حدوداً معينة، وهي تتحرك في إطار ضيق جداً: إذ تحكمها عقلية ليبرالية اقتصادية لا تستطيع، وليس لها مصلحة بالمواجهة الجدية وإجراء تغييرات ضرورية «للصمود»، ولذلك فإننا لا نرى إجراءات جدية سياسية ونقدية في مواجهة العقوبات وإزاحة الدولار. وأكثر من ذلك الحكومة تناور في سوق ضيقة، هي السوق النظامية لتداول المال والنشاط الاقتصادي، بينما يخرج عن قدرتها النشاط الهائل للقطاع الموازي لقطاع الظل، الذي يديره أمراء الحرب وروابطهم مع قوى النفوذ الكبرى... هؤلاء الذين لا تستطيع حكومة أن تتعامل معهم، فعملياً هم سلطة وحكم أمر واقع، ولا يمكن مواجهتهم في إطار السلطات التنفيذية والتشريعية الضيقة لحكومة و«مجلس شعب»! بل لا يمكن ذلك إلّا في إطار سلطات أعلى، وإجراءات أمنية سياسية لن تنتج إلّا عن ضغط اجتماعي واسع، أما الإجراءات الاقتصادية فهي فعلياً «من الجمل إدنه». وأخيراً ليس دفاعاً عن الحكومة، ولكن هجوماً على الأسباب الحقيقية المتجاهلة و«الحوت العائم» في اقتصاد أصبح ضحلاً وبلاد يريدها الأمريكيون مستنقعاً... الغاية التي يحققها لهم حيتان المال والنفوذ.

الصين في الإقليم من الاقتصاد إلى السياسة

شراكات اقتصادية كبرى صامتة منذ مشروع الحزام والطريق

وزير الخارجية الصيني في جولة في الإقليم هي الأشمل منذ زيارة الرئيس الصيني في 2016... خمسة أعوام على الزيارة السابقة تغيرت فيها الكثير من المعطيات. وربما أولّها وأهمها لمنطقتنا: أن الصين بهذه الزيارة قطعت الشك باليقين على العديد من التكهنات الغربية، وبدأت بإعلان دخولها السياسي على الملفات الدولية التي محورها منطقتنا: القضية الفلسطينية- التشابك والأمن في الخليج- الإرهاب والحروب الأهلية أو النزاعات. ولم تكتفِ هذه المرّة بالمشاريع الاقتصادية فقط، والتي كانت الصين قد أعلنت أن التركيز الاقتصادي قائم على إستراتيجية سياسية: بأن «نشر التنمية أهم من نشر الديمقراطية» وفق التعليق الصيني على السياسة الغربية العداونية التي ترتكز على «الأمن ونشر الديمقراطية»!

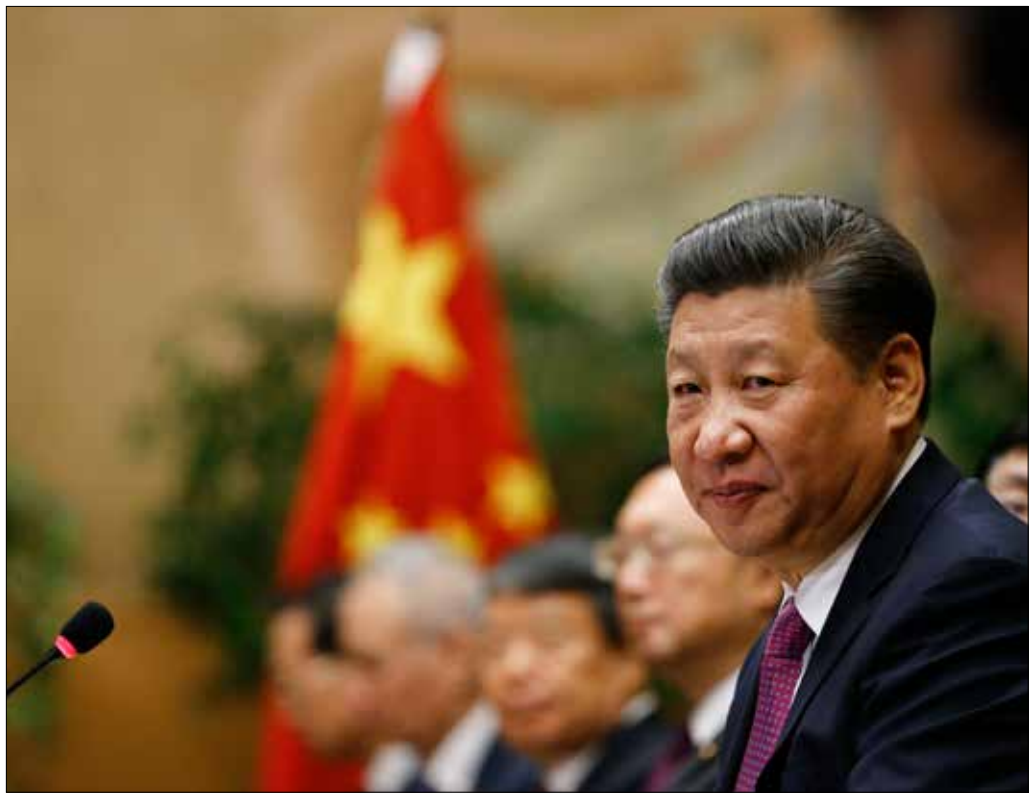

■ ليلى نصر

تشير العديد من التقارير الغربية، أن الصين ودول الإقليم وتحديداً في الخليج، تجري اتفاقاتها وتشابكاتها بصمت أو دون ضجة كبيرة وإعلان لتفاصيل الاتفاقات، كما يحدث في علاقات الصين مع العديد من دول الجنوب عبر العالم. فمستوى انفتاح دول الخليج العربية على الصين لا يأخذ ضجة كبيرة. وربما لهذا تفسير واضح بأن أياً من الأطراف لا يريد أن يسلّط الكثير من الضوء حول العلاقات مع دول مجلس التعاون التي تعيش في كنف الحماية الأمنية الأمريكية، وفي ظل قواعدها في الخليج وبحر العرب على الأقل. إنّ عموم النفوذ الاقتصادي الغربي العميق اقتصادياً وسياسياً ومؤسساتياً في جميع دول الإقليم الكبرى سكانياً واقتصادياً وعسكرياً، باستثناء إيران يفسّر كثيراً من هذا الهدوء الذي يصعب إخفاء نتائجه تماماً.

وحتى إيران القوّة الإقليمية المناوئة للأمريكيين والمُهاجمة من قبلهم لم تمتلك المرونة الكافية لرفع مستوى علاقاتها الاقتصادية مع الصين، وتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية إلا بعد خمس سنوات منذ الإعلان في زيارة الرئيس الصيني عام 2016 عن مسودة هذه الشراكة الثنائية ذات الـ 400 مليار دولار استثماراً في جوانب الحياة الاقتصادية الإيرانية المختلفة، مقابل توريدات نفطية مستقرة ومخفّضة التكلفة. إذ أخذت نقاشاً طويلاً في إيران مع وجود قوى سياسية هامة تعترض على هذا التوجه.

على الرغم من أن هذه الاتفاقية ستحدث نقلة استثنائية في مستوى الاستثمار في إيران، فوسطياً إذا ما تمّ تطبيق هذه الاتفاقية بمبلغ 400 مليار دولار فإن إيران ستتلقى وسطياً 16 مليار دولار كتدفق استثماري من أكبر مستثمر عالمي أي: الصين، يقارب ما تلقته الولايات المتحدة وهي أكبر وجهة استثمارية عالمية، حيث تدفق إليها 18 مليار دولار وسطياً سنوياً من الصين خلال الأعوام السبعة الماضية!

التقدم في العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول الإقليم هام منذ ما بعد مبادرة الحزام والطريق، والفترة بين 2013–2020على الأقل شهدت زيادات كبرى سواء على صعيد التجارة أو الاستثمار. بينما زادت المؤشرات في عام 2020 وارتفع مستوى التعاون.

الطاقة

الطاقة، هي أهم محور في العلاقات بين الصين والإقليم... وهي ترفع الأهمية الإستراتيجية له لدى الصين وتحفّز توطيد الأمن والعلاقات.في عام 2014 ساهمت المنطقة بإمداد الصين بنسبة 50% من احتياجات الطاقة، ورغم انخفاض هذه النسبة إلى 40% في 2019، إلّا أنها عادت في عام 2020 ومع أزمة النفط لترتفع إلى 50% وفق تصريحات الوزير الصيني. وقد نجم الانخفاض عن تراجع تدفق النفط الإيراني إلى الصين مع إعادة تشديد العقوبات في 2018، وتراجع نسبي في توريدات السعودية إلى الصين التي كانت تساهم بنسبة 17,5% من احتياجات الطاقة للصين وانخفضت إلى 14% مع توسع الاعتماد الصيني على روسيا وعلى دول في إفريقيا، مثل: أنغولا. بالمقابل، فإن التصدير العراقي للصين ازداد خلال هذه الفترة من نسبة 7,3% إلى 8,2% وهي زيادات كبيرة بالنسبة للعراق الذي صدّر للصين نفطاً بما يقارب 24 مليار دولار، وازدادت الكميات المورّدة في النصف الأول من عام 2020 بنسبة 27,5%، ومن المرشح أن تزداد بمقدار ملياري دولار إضافية في العام الحالي بعد توقيع اتفاقية جديدة مؤخراً. وعموماً تساهم الصين بقرابة 30% من واردات العراق النفطية التي تشكّل بدورها 90% من إيرادات حكومته!

الاستثمار والعقود بين منطقتنا وجنوب إفريقيا

مجموع الاستثمارات الصينية إلى دول منطقة الشرق الأوسط مع دول شمال إفريقيا قاربت: 143 مليار دولار خلال سبع سنوات بين 2013–2019. وهنا تشمل دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وتركيا والعراق والأردن ومصر والسودان والجزائر والمغرب، كما تشمل أيضاً «إسرائيل».

وهي عملياً ليست بعيدة عن الاستثمارات الصينية في الأقاليم الدولية الأخرى، التي يُثار الكثير من الضجة حولها كما في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث حجم الاستثمار الصيني هناك خلال الفترة ذاتها يقارب 148,6 مليار دولار، وهو رقم كبير قياساً بالتدفق الاستثماري القليل إلى هذه المنطقة «المهجورة عالمياً» والمتروكة لمصيرها لعقود طويلة. بينما تجتذب دول محددة في منطقتنا أموالاً دولية بمقدراتها المالية الهامة، أو بأهميتها السياسية، كما في الخليج ومصر وتركيا. ولكن الحضور الصيني الاستثماري في المنطقة متوسع وهام. وخصوصاً مستوى زيادته، فبالمقارنة مع السنوات السبع التي سبقت مشروع الحزام والطريق أي: بين 2006–2012 فإن حجم الاستثمارات كان يقارب 99 مليار دولار، والزيادة قاربت: 44%، وهي أعلى من الزيادة في جنوب إفريقيا خلال الفترة ذاتها، التي ازدادت بنسبة 42% بين فترة السبع سنوات قبل مشروع الحزام والطريق والسنوات السبع بعده!

كما أن فارقاً أساسياً في طبيعة الاستثمار يتمثل في اعتمادها على عقود الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر، وليس القروض كما في إفريقيا، فعملياً وسطي الدَّين الصيني من الناتج لدول المنطقة يقدر بحوالي 5% فقط.

وكما يظهر في الشكل، فإن القيمة الأكبر للاستثمارات الصينية وعقود الشركات تركزت في الخليج، حيث مجمل الاستثمارات الصينية خلال هذه الفترة قاربت: 63 مليار دولار. وهي تقارب مجموع الاستثمارات الصينية في روسيا وسنغافورة من أهم الأطراف الدولية ذات العلاقات الثابتة مع الصين... وهي تفوق الاستثمار في باكستان التي تعتبر أكبر مركز لاستثمار مشروع طريق الحرير حتى الآن بحوالي 49 مليار دولار. كما تقارب الاستثمار الصيني في كل من ألمانيا وفرنسا مجتمعتين 65 مليار دولار. وتشكل نسبة 48% من الاستثمار الصيني في الولايات المتحدة، التي تشكل الوجهة الأكبر 129 مليار دولار في الفترة المذكورة.

والخليج شريك استثماري هام جداً للصين، يوازي أهم شركائها الدوليين. باقي دول المنطقة أيضاً لديها استثمارات صينية هامة، أبرزها: مصر: 14,3 مليار دولار، وإيران 11,3 مليار دولار، والعراق 8,4 مليارات دولار. بينما بلغت استثمارات الصين في الكيان الصهيوني خلال الفترة المذكورة: 10 مليارات دولار. أما الاستثمارات الصينية في تركيا فقليلة قياساً بوزن تركيا الاقتصادي، وقد قاربت خلال هذه الفترة: 5,9 مليارات دولار.

أما طبيعة الاستثمارات فهي تشبه طابع المنطقة والصين معاً، حيث نسبة هامة للطاقة والعقارات كما هو الحال في الخليج، مقابل نسبة هامة للنقل والمعادن والمرافق، مثل: الكهرباء والصناعة الزراعة وهي مجالات تنشط بها الصين، كما لا يشكل الاستثمار المالي إلّا نسبة تقل عن 3% من مجمل الاستثمارات مشتركاً مع باقي قطاعات أخرى.

■ المصدر: The china global investment tracker- AEI

إن فارقاً أساسياً في طبيعة الاستثمار يتمثل في اعتمادها على عقود الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر وليس القروض كما في إفريقيا

أكبر الاستثمارات والعقود الصينية في المنطقة بعد مشروع الحزام والطريق بين 2013 - 2019 - مليار دولار

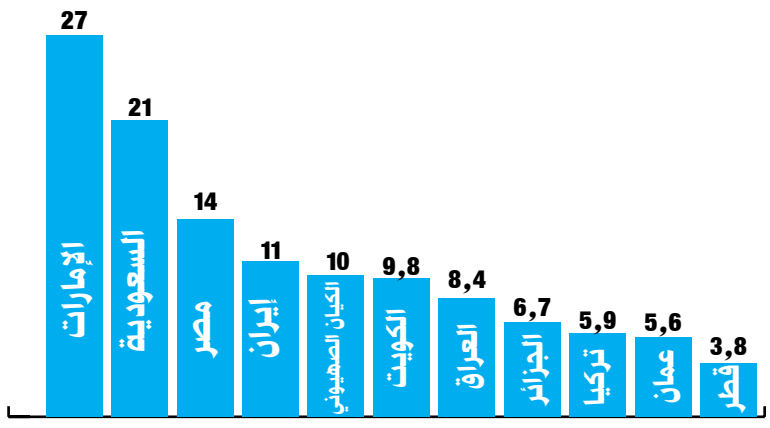

الأمطار تزيد من ساعات قطع الكهرباء!

تعرفُ ثلاثة أجيال من السوريين حال ومراحل تراجع أداء شبكات الكهرباء في البلاد منذ 1983 على الأقل، وهذا لا يحتاج إلى الشرح، فقد حفظوا أداءها عن ظهر قلب حتى اليوم. من العوامل التي أدت إلى سوء الشبكة قبل الأزمة، وصولاً إلى الأزمة نفسها.

■ قاسيون

وتأتي المنخفضات المطرية لتزيد الطين بلة، ولتكون موسماً إضافياً لخسارة ساعات الكهرباء، ولتقضم ساعات إضافية من حصص السوريين الكهربائية فوق ساعات التقنين الموجودة، وأصبح هناك نوعان من التقنين في هذه الحالة: تقنين إداري اسمه تقنين، وتقنين المنخفض المطري الذي يلبس الظروف الموجودة، ويفرض حالة أكثر سوءاً للشبكة الكهربائية في البلاد.

دمشق وريفها

تختلف الحصص الكهربائية للتقنين بين مدينة دمشق وبين ريفها بشكل عام، وداخل بعض الضواحي، وأحزمة الفقر الدمشقية نفسها. وهي بشكل عام تتراوح بين 3 ساعات قطع و3 وصل داخل مدينة دمشق، و4 ساعات قطع وساعتان وصل في الضواحي والبلدات الريفية. بالإضافة إلى حالة الفوضى الكهربائية التي يعاني منها سكان الضواحي والبلدات الريفية والأحياء المصنفة كأحزمة فقر حول المدينة.

في مدينة عدرا العمالية، كانت ساعات التقنين كالتالي: 4 ساعات قطع وساعتا وصل، وعند وصول المنخفض الجوي وهطول الأمطار، تتوقف الشبكة الكهربائية عن العمل، ولا توجد كهرباء في بعض الأحيان، أو يصل التيار الكهربائي إلى مدة ساعة واحدة فقط. وفي ضاحية قدسيا: كانت ساعات التقنين كالتالي: 3 ساعات قطع و3 وصل، وبعد وصول المنخفض أصبحت كالتالي: 4 ساعات قطع و2وصل.

أما في منطقة ركن الدين داخل مدينة دمشق، فكانت ساعات التقنين: 3 ساعات قطع و3 وصل، وأصبح التقنين مع المنخفض 4 ساعات قطع و2 وصل. وفي منطقة وادي المشاريع / دمر، فقد غاب التيار الكهربائي عن بعض الأحياء بسبب تهالك الشبكة الكهربائية عموماً في وادي المشاريع، وتتكرر هذه الحالة من الانقطاعات الدورية في وادي المشاريع مع كل منخفض، وحالة هطول أمطار، ومع موجات البرد. أما التقنين الافتراضي فهو 3 ساعات قطع و3 ساعات وصل، وفي حالات المنخفض تصبح 4 ساعات قطع و2 وصل في بعض الأحياء، وقد لا يصل التيار الكهربائي لعدة ساعات متواصلة بسبب حالة الشبكة في وادي المشاريع. وفي منطقة الزاهرة القديمة داخل مدينة دمشق، ساعات التقنين المفترضة تكون كالتالي: 3 ساعات قطع و3 ساعات وصل، وفي الساعات الثلاث التي من المفترض أن يكون التيار موصولاً تحدث انقطاعات إضافية غير محسوبة.

أما في منطقة الدويلعة والكباس، فقد عاشت أحياء كاملة بلا كهرباء لمدة 18 ساعة متواصلة أثناء المنخفض الأخير. بينما في منطقة دف الشوك، قد تصل الكهرباء ساعة واحدة فقط بعد 6 ساعات قطع، ومع المنخفض يغيب التيار الكهربائي. كما عاشت بلدات يلدا وببيلا في ريف دمشق 4 أيام متواصلة بلا كهرباء خلال المنخفض الأخير.

الحسكة وريفها

تضررت الشبكات الكهربائية في مدينة الحسكة وقراها بسبب المنخفض الأخير الذي شمل مناطق واسعة من البلاد.

وكانت غالبية أحياء مدينة الحسكة قد عاشت بلا كهرباء منذ وصول المنخفض الأخير مع الرياح الشديدة والأمطار. وأصيبت خطوط التوتر العالي في الأرياف الجنوبية والغربية لمدينة الحسكة ومحطة تحويل السد الجنوبي بأضرار عديدة.

كما عانى سكان مدينة الحسكة وريفها من الانخفاض الكبير لساعات وصول التيار الكهربائي بشكل عام قبل هذا المنخفض «بين 8 ساعات حتى 15 ساعة». وكانت التصريحات الرسمية تقول: إن سبب هذا الانخفاض هو نتيجة انخفاض منسوب مياه نهر الفرات الذي تغذي محطاته مدينة الحسكة عبر محطة تحويل السد الجنوبي!؟

طب الأسنان بين أسعار النقابة وأسعار العيادات

فوضى الأسعار هي سيدة الموقف في العيادات والمشافي الخاصة، ويوجد فارق كبير بين الأسعار التي تحددها نقابة أطباء الأسنان، وبين الأسعار التي يتقاضاها الأطباء في مختلف أنحاء دمشق.

■ مراسل قاسيون

والفوضى أصبحت واضحة لدرجة اختلاف أسعار نوع العلاج الواحد بين عيادة وأخرى في الشارع نفسه. وتحولت قضية العلاج الصحي للسوريين إلى قضية تشبه البطاطا عند بائعي سوق الهال.

صرحت نقابة أطباء الأسنان في وقت سابق لوسائل الإعلام: أن جميع أطباء الأسنان مخالفون، لأن أسعار التكلفة أعلى من التعرفة التي حددتها النقابة. وأسعار النقابة لا تعجب أطباء الأسنان الذي يطالبون في مؤتمراتهم النقابية بزيادة الأسعار. أما في واقع الحال، فالأسعار تزداد مع كل ارتفاع للدولار.

على سبيل المثال، يكلف علاج السن الواحد كاملاً، أي مع سحب عصب وحشوة حوالي 75 ألف ليرة سورية، وتصل في بعض العيادات حتى 90 ألف ليرة سورية. قبل الأزمة كان سعر هذا النوع من العلاج يكلف 700 ليرة سورية حسب الأسعار المحددة من قبل نقابة أطباء الأسنان، وكان ذلك يعادل حوالي 15 دولاراً. ويعمل سوق أطباء الأسنان بهذا الشكل، فتكلفة 75–90 ألف ليرة سورية تعادل تقريباً 15 دولاراً، فغالبية المواد المستخدمة في طب الأسنان مستوردة، وهذا يشمل المخدر والحشوات المختلفة والمواد الأخرى.

كما يكلف تركيب البرغي الطبي على الجذر 20 ألف ليرة سورية، وتلبيس الخزف 75 ألف ليرة للسن الواحد، وتلبيس الزيركون 150 ألف ليرة للسن. وتصل أسعار الأدوية المرافقة إلى عشرات الآلاف من الليرات.

إذا افترضنا أن متوسط راتب الموظف السوري يقع بين 55 ألف ليرة حتى 70 ألف ليرة. وإذا افترضنا أيضاً بأنه يعمل بعد دوامه في القطاع الخاص «دواماً ثانياً»، ويتراوح راتبه الثاني بين 100–150 ألف ليرة سورية. فكم يستطيع هذا الدخل تحمل تكاليف علاج الأسنان المتغيرة والخاضعة للسوق؟

تقول النقابة في تصريح سابق: ارتفع سعر الدواء أكثر من مرة، علماً أن 90% من المواد الأولية هي أجنبية، وبالتالي تتناسب مع سعر الصرف وهي أعلى بكثير من التعرفة الحالية، ويتم الأخذ بالاعتبار في فرع النقابة بذلك، وتتم دراسة التسعيرة، فهي تكون بحسب خبرة الطبيب والمواد ونوع المواد المستخدمة.

يوماً بعد آخر، وبحسب تطورات السوق، تنخفض قدرة الفقراء على العلاج الطبي للأسنان شيئاً فشيئاً، وبالتدريج. كما بدأت الشركات الطبية الكبيرة تطل برأسها منذ سنوات، وهي شركات لا يستطيع صغار الأطباء منافسة أسعارها. وتخيم الأزمة بالتالي على هذا المجال أيضاً.

هل ستنتهي احتياطيات الوقود الأحفوري بعد 50 سنة؟

قال شيويه تشيكون الأسبوع الماضي، وهو عالم فيزياء الكوانتوم الصيني الكبير، ورئيس الجامعة الجنوبية للعلوم والتكنولوجيا وعضو الأكاديمية الصينية للعلوم: إنّ «الإحصائيات تظهر أنّ كمية الطاقة الأحفورية على الأرض وفقاً لمستوى التطور الحالي يمكن توقع استنفادها خلال 50 عاماً». واعتبرت كثير من وسائل الإعلام تصريحه هذا «صدمة»، وهذا متوقّع لأنه بالطبع لا يروق لعمالقة رأس المال والشركات المستثمرة في النفط والغاز. جاء تصريح تشيكون في 20 آذار الجاري، وذلك أمام «منتدى التنمية الصيني 2021» الذي استضافه مركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني، أثناء مشاركة هذا العالِم لوجهات نظره حول الاستخدام الفعال للطاقة الشمسية، وإعادة التدوير المستدام.

■ تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

شيويه تشيكون Xue Qikun هو أستاذ بجامعة تسينغهوا في بكين قام بالكثير من العمل في فيزياء المواد المتكثّفة condensed matter، وخاصة في «الموصلات الفائقة» و«العوازل الطوبولوجية». في عام 2013، كان شيويه أوّل من حقق «تأثير هُول الكمّي الشاذ»، وهو حركة منظّمة غير عادية من الإلكترونات في الموصل، في مختبره بجامعة تسينغهوا.

الشمس هي المُخلّص

وفق موقع The Paper الصيني الذي نقل توقّعات تشيكون، فإنه في الـ 250 عاماً الماضية، شهدت البشرية ثلاث ثورات صناعية، السمة المشتركة لها هي استغلال واستخدام الطاقة الأحفورية. لكنه أضاف «إذا لم تكن هناك طاقة أحفورية، فإن كل تقنياتنا الفائقة اليوم غير موجودة. لكن الإحصائيات تظهر أن كمية الطاقة الأحفورية على الأرض وفقاً لمستوى التطور الحالي يمكن توقع استنفادها خلال 50 عاماً».

وتابع العالِم الصيني «من أجل الحفاظ على المستوى الحالي للتنمية الصناعية والحفاظ على التكنولوجيا العالية الحالية، فإن جوابنا الوحيد هو تطوير طاقة شمسية لا تنضب». وقال: إنّ العصر التكنولوجي القادم سيكون الاستخدام الفعال والمستدام للطاقة الشمسية على أساس التأثير الكهروضوئي. يتطلب الدوران استخدام الطاقة النظيفة، بما في ذلك الخلايا الشمسية، لضمان إمكانية استخدام التقنيات الأساسية الرئيسية التي أنشأتها الثورات الصناعية الثلاث بشكل مستمر، دون استخدام الطاقة الأحفورية.

يعتقد تشيكون أنه يجب استخدام الهيدروجين بديلاً للفحم والغاز الطبيعي. في المستقبل، ستصبح خطوط أنابيب الغاز الطبيعي خطوطاً لنقل الهيدروجين. طريقة الحصول على الهيدروجين هي العودة إلى الشمس. يتم تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية لتحليل الماء للحصول على الهيدروجين. في الجيل القادم من مواد البطاريات لا يزال أمام العلماء العديد من الأشياء للقيام بها، مثل: زيادة معدل التحويل وزيادة عمر البطارية.

يأمل تشيويه تشيكون أن يتّحد العلماء والمهندسون ورجال الأعمال من جميع أنحاء العالم، خلال 30 إلى 50 عاماً، أو حتى 100 عام من الابتكار العلمي والتكنولوجي، لإكمال هذه المهمة قبل استنفاد الطاقة الأحفورية تماماً، للتأكد من أنْ يكون كوكبنا جميلاً وقابلاً للحياة.

منحني هوبرت و«ذروة» الوقود الأحفوري

ربطاً بالتوقعات الجديدة التي أطلقها العالِم الصيني، نتابع فيما يلي فلخّص مقالاً لحنّا ريتشي في موقع «عالمنا في بيانات»، 8 آب 2017، بعنوان «كم الوقت المتبقّي قبل أن ينفد الوقود الأحفوري؟».

الوقود الأحفوري «الفحم والنفط والغاز» محدود، وبالتالي فإن استهلاكه لفترة كافية تؤدي إلى استنفاد الموارد العالمية منه في نهاية المطاف. استمرت المخاوف المحيطة بهذا «الخطر» لعقود. ويمكن القول: إن أشهر مثال على ذلك هو «فرضية ذروة هوبرت» المعروفة أيضاً باسم منحنى هوبرت.

نشر إم كينج هوبرت عام 1956 فرضيته القائلة بأن منحنى إنتاج الوقود الأحفوري لأية منطقة معينة سيتبع شكل الجرس، حيث تحدث في البداية زيادة الإنتاج بعد اكتشاف موارد جديدة وتحسين طرق الاستخراج، ثم يبلغ ذروته، ثم ينخفض حتى تستنفد الموارد في النهاية.

لقد تحقق توقّعه بالفعل، بأن الولايات المتحدة ستصل إلى ذروة إنتاجها النفطي في عام 1970 «على الرغم من أنها بلغت ذروتها أعلى بنسبة 17% مما توقعه هوبرت، ولم يتبع مسارها منذ ذلك الحين المنحنى على شكل الجرس الذي توقعته الفرضية».

حاول الكثيرون تطبيق نظرية هوبرت على المستوى العالمي أيضاً للإجابة عن السؤال: متى سينفد الوقود الأحفوري؟ ومع ذلك، فقد ثبت خطأ معظم المحاولات «من ناحية المواعيد الدقيقة، وليس خطأ النظرية بحد ذاتها من أنّ هناك ذروة سيتم الوصول إليها ثم انخفاض– ملاحظة المعرِّب». فخلال أزمة النفط عام 1979، توقع هوبرت نفسه بشكل غير صحيح، أن العالم سيصل إلى «ذروة النفط» في عام 2000 تقريباً؛ وفي العقود التي تلت ذلك، تبعت هذا التوقع سلسلة متوالية من التنبؤات المبكرة للمحللين. وفي الوقت نفسه، يستمر الإنتاج والاستهلاك العالمي الفعلي للنفط في الارتفاع. تكمن صعوبة محاولة بناء هذه المنحنيات في أن اكتشاف الاحتياطيات والإمكانات التكنولوجية للاستخراج تتطور اقتصادياً مع مرور الوقت. إذا نظرنا إلى اتجاهات احتياطيات الوقود المؤكدة، فإننا نرى أن النفطية منها المبلغ عنها لم تنخفض، ولكنها زادت بأكثر من 50% والغاز الطبيعي بأكثر من 55% منذ عام 1995. هذه الحقيقة، إلى جانب التغيرات في معدلات الاستهلاك تعني: أن التنبؤ بـ«ذروة الوقود الأحفوري» غير مؤكد بدرجة كبيرة.

لإعطاء تقدير إرشادي ثابت للمدة التي يمكننا فيها استهلاك الوقود الأحفوري بشكل عملي، قمنا بتخطيط نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج «R/P» للفحم والنفط والغاز بناءً على أرقام 2015. تقسم نسبة R/P بشكل أساسي كمية احتياطيات الوقود المعروفة على معدل الإنتاج الحالي لتقدير المدة التي يمكننا أن نستمر فيها، إذا ظل هذا المستوى من الإنتاج ثابتاً. استناداً إلى المراجعة الإحصائية لشركة بريتيش بتروليوم حول الطاقة العالمية لعام 2016، سيكون هناك حوالي 115 عاماً من إنتاج الفحم، وما يقرب من 50 عاماً من النفط والغاز الطبيعي المتبقي. «لكن طبعاً يجب ألّا ننسى من جهة أنّ توقّعات هذه الشركة الرأسمالية النفطية العملاقة بلا شكّ مبنية أولاً: على اعتبار أنّ الشكل السائد للطاقة سيبقى الوقود الأحفوري، إذ ليس من مصلحتها تصوّر غير ذلك، ومن جهة ثانية: حتى المدة المتوقعة نفسها يمكن الشك بمصداقيتها لأنّ هذا النوع من الأبحاث الممولة من شركات النفط لا يخلو من «انحياز» متوقّع قد يؤثر على نتائج وعلمية الدراسات– ملاحظة المُعرِّب». مرة أخرى، هذه الأرقام مفيدة فقط كمقياس ثابت؛ سوف تستمر في التغيّر مع مرور الوقت، ومع تغيّر القدرة من المصادر الاقتصادية للوقود الأحفوري واستخراجه، ومستويات الاستهلاك المرتفع أو المنخفض.

ومع ذلك، في حين أن استنفاد الاحتياطيات يمكن أن يصبح قضية ملحة بعد 50 – 100 عام من الآن، إلّا أنّ هناك حداً آخر مهماً لإنتاج الوقود الأحفوري: تغير المناخ. تظل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون محصورة في الغلاف الجوي لفترات طويلة من الزمن، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة. للحفاظ على متوسط زيادة درجة الحرارة العالمية أقل من درجتين مئويتين «كما في اتفاقية باريس للأمم المتحدة»، يمكننا بالتالي حساب الكمية التراكمية لـ CO2 التي يمكن للبشرية أن تبعثها مع الحفاظ على احتمال البقاء دون درجة الحرارة المستهدفة. هذا ما نطلق عليه «ميزانية الكربون».

يعتقد العالِم الصيني تشيكون بأنّ المستقبل هو للطاقة الشمسية وأنّ أنابيب نقل الغاز الطبيعي الحالية سوف تتحول إلى أنابيب لنقل الهيدروجين

الرأسمالية هي الخطر وليس نفاد النفط

يُختتم مقال ريتشي بالقول: إنّه على البشرية ترك أغلبية احتياطيات الوقود الأحفوري المعروفة في الأرض دون استخراجها واستهلاكها، إذا كنا نريد تحقيق أهدافنا المناخية العالمية. في الحقيقة تتطلب الحدود الصارمة لتحقيق النجاة من التغير المناخي أن نترك ما يصل إلى 80% من احتياطي الوقود الأحفوري في الأرض، تسمى «الكربون غير القابل للحرق».

فإذا استمر الاستثمار الرأسمالي في البنية التحتية المسببة لانبعاثات الكربون بالمعدلات الأخيرة، فإنه يُقدر أن ما يصل إلى 6،74 تريليون دولار أمريكي سوف تضيع خلال العقد المقبل في تطوير الاحتياطيات التي يفترض أن تكون في نهاية المطاف «غير قابلة للحرق» إذا كنا نريد النجاة مناخياً. والدراسات المؤيدة لضرورة التخلي عنها تطلق عليها تسمية «الأصول التي تقطعت بها السبل».

لذلك، في حين أن الكثيرين قلقون بشأن احتمال نفاد الوقود الأحفوري، فمن المتوقع بدلاً من ذلك أنه سيتعين علينا ترك ما بين 65% إلى 80% من الاحتياطيات الحالية المعروفة دون مساس، إذا أردنا أن نؤمّن فرصة الحفاظ على متوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية «الدفيئة» أقل من درجتين مئويّتين.

واشنطن وهوس العاجزين بالصعود الصيني

شهد شهر آذار الحالي سلسلة من الأحداث التي ساعدت في تقديم نموذج عن السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بالصين، أي: التزام إدارة بايدن بسياسة التطويق ومحاولة الاحتواء التي استمرت عقوداً من الزمن، رغم اختلاف الإدارات الأمريكية. وكان المؤشر الأول هو: التزام إدارة بايدن بسياسة ترامب فيما يتعلق باستهداف وحظر الشركات الصينية.

■ إعداد: سعد خطار

حددت الولايات المتحدة مجدداً خمس شركات تكنولوجيا صينية، بما في ذلك «هـواوي»، بأنها «خطر على الأمن القومي الأمريكي»، ولا داعي للقول: إنه كالعادة لم يجرِ تقديم دليل واحد يؤكد صحة هذا الادعاء. وبالتالي، فمن الواضح- كما لاحظت صحيفة دويتشه فيله الألمانية- أن السبب وراء هذه الادعاءات ليس أكثر من عجز الولايات المتحدة عن منافسة الشركات الصينية الصاعدة، لأنه بالإضافة إلى منع الشركات الصينية من ممارسة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة، سعت الولايات المتحدة إلى الضغط على الدول في مختلف أنحاء العالم لحرمان الصين من الوصول إلى الأسواق الخارجية.

«دفاعاً» عن الحصة العالمية

في هذا السياق، ليس صعباً تفسير سبب وجود رئيسين «متعاكسين» مثل ترامب وبايدن ولديهم سياسات خارجية متماثلة إلى حد بعيد، ذلك أن من له مصلحة من هذه السياسات هي نخبة الحكم من أصحاب الربح، الذين يؤثرون في السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عمّن يجلس في البيت الأبيض أو الكونغرس، هذه النخبة ذاتها التي ترى أن حصصها في السوق العالمية وما يرتبط بها من قوة ونفوذ تحت التهديد من جانب المنافسين الصاعدين، ما يعني أنها محاولة أمريكية مستمرة لـ«حماية» حصتها من السوق العالمية عبر التهديدات والبلطجة، نتيجة عجزها عن المنافسة.

ومن المؤشرات المهمّة على هذا التوجه العدواني الأمريكي اتجاه الصين، تبرز «الجولة» التي أجراها وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، ووزير الدفاع، لويد أوستن، في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك زيارات إلى كوريا الجنوبية واليابان.

في هذا الإطار، ادّعت مجلة «السياسة الخارجية» الأمريكية في مقال لها بعنوان «بلينكن وأوستن في اليابان لتعزيز الحلفاء الآسيويين»: «تريد إدارة بايدن حث اليابان أكثر على الدفاع وحل التوترات بين طوكيو وسيول»، واستشهد المقال بمادة افتتاحية كتبها بلينكن وأوستن في صحيفة واشنطن بوست قالا فيها: «قوتنا المشتركة تجعلنا أقوى عندما يتعين علينا أن نضغط على عدوان الصين وتهديداتها... إذا لم نتصرف بحزم ونقود، فإن بكين ستتصرف».

وهنا تتضح العقلية الأمريكية التي لا ترى في آسيا سوى مساحة للمنافسة والسيطرة، وترى الصين بمثابة منافس وطرف يسابقها إلى ذلك، لا طرفاً يقف في وجه منطق الهيمنة ذاته كما هو الواقع. وهنا يبدو واضحاً، أن الأسباب العميقة للتصعيد الجاري في شرق آسيا تكمن فعلياً في دأب واشنطن المحموم وغير المنطقي للحفاظ على النفوذ غير المبرر، بل وحتى الانفراد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

من له مصلحة من هذه السياسات هي نخبة الحكم من أصحاب الربح الذين يؤثرون في السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عمن يجلس في البيت الأبيض أو الكونغرس

الحرب الدعائية سلاح وحيد

لتأمين أكبر قدر ممكن من الضغط، تدأب واشنطن على شن حرب دعائية ضد الصين، مستشهدة بمزاعم ملفقة وكاذبة عن «القمع» و«الإساءة» الصينيين في هونج كونج وتايوان وشينجيانغ والتبت.

وبهذا الصدد، تكرر ورقة وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان «منطقة المحيطين الهادئ والهندي الحرة والمفتوحة: النهوض برؤية مشتركة»، هذه الادعاءات الكاذبة، قائلة: «تمارس الصين القمع في الداخل والخارج. إن بكين غير متسامحة مع المعارضة، وتسيطر بقوة على وسائل الإعلام والمجتمع المدني، وتقمع بوحشية الأقليات العرقية والدينية. وهذه الممارسات، التي تصدّرها بكين إلى بلدان أخرى من خلال نفوذها السياسي والاقتصادي، تقوّض الظروف التي عززت الاستقرار والازدهار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ منذ عقود». ما يدعو إلى السخرية في هذا الصدد، أن الحديث الأمريكي عن «الاستقرار والازدهار» لا يجري في قارة متخيلة بنتها الولايات المتحدة وسيجتها بسياج الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بل في مساحة جغرافية شاسعة طوقتها السياسات الأمريكية بعدد متزايد من بؤر التوتر الجاهزة للانفجار في أية لحظة. وهي المساحة ذاتها التي تعمل القوى الصاعدة اليوم على تأمين منظومات الأمن الجماعي فيها، بما يضمن كف اليد الأمريكية عن التدخل في الشؤون الداخلية لها.

التراجع خلف ستار الدعاية

وسط صعود الصين، تتمتع المنطقة بمستويات غير مسبوقة من التنمية المتسارعة من خلال المشاريع التي تم بناؤها بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية، وذلك كله يتناقض تناقضاً صارخاً مع عقود من الحرب التي أشعلتها التدخلات الأميركية في شبه الجزيرة الكورية، وفي جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، كجزء من حرب فيتنام والعمليات العسكرية المجاورة. هذه الصراعات التي خلّفت في المنطقة ندوباً دائمة، وفي العديد من الحالات لا تزال تشوه وتقتل الناس حتى يومنا هذا، مثل: الأثر المتبقي للأسلحة الكيميائية المستخدمة في فيتنام، أو الذخائر غير المنفجرة التي ألقتها الولايات المتحدة على دول، مثل: لاوس.

تحت هذه الطبقة الرقيقة من الدعاية الأمريكية، تكمن حقيقة تراجع الغلبة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، وعدم اهتمام واشنطن ونخبها الحاكمة بتعديل السياسة الخارجية الأمريكية بما يتناسب مع وزنها ووضعها الجديدين، نحو دور تعاوني وبنّاء بين دول العالم، بدلاً من التطلعات التي لا يمكن تحقيقها للسيطرة على العالم، وإحكام القبضة على رقبة شعوبه.

التنين الصيني يتحرك؟

يبدو أن الدول الغربية لا تزال مصرة على إنكار الوقائع، ظناً منها أنها لا تزال، بقيادة الولايات المتحدة، «شرطي العالم» وليرفعوا سوط العقوبات بعد تدخلات وذرائع «الحريات والحقوق الإنسانية والديمقراطية» بوجه كل من يخالف مصالحهم، دون رد.

■ ملاذ سعد

يقال: إنه وفي بعض الأحيان قد تلزم إيقاظ النائم صفعةً تبعده من دُنيا التوهم والخيال، وكل الأمر أن التنين الصيني لم يفعل بعد سوى أنه أخذ شهيقاً صغيراً جداً، محذراً من نيرانه، لتفرض بكين عقوبات على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي وبريطانيا رداً على تدخلاتهم وعقوباتهم.

فقد فرضت الدول المذكورة آنفاً جملة عقوبات على كيانات ومسؤولين صينيين بذريعة المسألة القديمة-الجديدة المتعلقة بمنطقة شينجيانغ والأكاذيب حول «القمع» و«العنف» و«الإبادة الجماعية» بحق المسلمين الإيغور فيها، من قبل السلطات الصينية، الأمر الذي رفضته بكين مراراً وكشفت زيفه، إضافةً إلى ذلك فلم يعد يخفى على أحد عموماً التكتيك والنهج الغربي بإلقاء تهم مزيفة وضخها إعلامياً وعالمياً بغيةً تبرير الخطوات العدائية اللاحقة على الدول المستهدفة.

يكمن الفرق اليوم بإطلاق هذه التهم وخطاها اللاحقة بين موقع قوة أو ضعف، وقد عبر عن ذلك مستشار الدولة الصيني يانغ جيتشي بوجه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أثناء لقائهم قبل نحو أسبوعين، بقوله «إنّ الولايات المتحدة لا تمتلك المؤهلات التي تخوّلها القول بأنّها تريد أن تتحدّث إلى الصين من موقع قوّة».

وفي الوقت الذي فرضت به الدول الغربية عقوباتها على الصين بما يمثل تدخلاً واضحاً بشؤونها الداخلية وسيادتها، جاءت العقوبات الصينية رداً عليها، ومن منطلق الدفاع عن شؤونها، ونتعمد هنا ذكر هذه «البدهية» كرد مسبق على المحاولات القديمة والجارية الآن بوضع الصين والولايات المتحدة بمساواة بعضهما البعض، المساواة بين السبب والنتيجة، أو الجلاد والضحية، والمصالح بينهما.

العقوبات الصينية

العقوبات الصينية على الاتحاد الأوروبي شملت 10 مواطنين بينهم نواب في البرلمان الأوروبي، و4 كيانات، وحول بريطانيا فقد أعلنت الخارجية الصينية فرضها عقوبات على 9 أشخاص و4 كيانات، كما حظرت على الجهات الصينية التعامل مع الجهات البريطانية المشمولة بالعقوبات، ويحظر على البريطانيين المشمولين بها دخول الأراضي الصينية، أو ممارسة الأعمال عليها، ومن بينهم لجنة حقوق الإنسان التابعة لحزب المحافظين البريطاني، والزعيم السابق للحزب إيان دانكن سميث، وعدد من النواب البريطانيين، من بينهم رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني توم توغندهات، وعضوا مجلس اللوردات ديفيد إلتون وهيلين كينيدي.

وبعد بضعة أيام أعلنت الخارجية الصينية فرض عقوبات على أفراد وكيانات من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، طالت رئيسة اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية «USCIRF» غايل مانشين، ونائب رئيس اللجنة توني بيركنز، وعضو البرلمان الكندي مايكل شونغ، واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان الدولية التابعة للجنة الدائمة لشؤون الخارجية والتنمية الدولية بمجلس العموم الكندي.

وقد أوجدت حملة العقوبات هذه ردود فعل واسعة من الدول المعنية، لتتباكى على نفسها بها من تجرؤ الصين الدفاع عن نفسها بهذا الشكل! ليؤكد رئيس البرلمان الأوروبي ديفيد ساسولي أن هذه العقوبات لن تبقى دون رد، ولتستدعي بريطانيا سفير الصين في لندن لتقدم احتجاجها عليها، ويصرح رئيس الوزراء الكندي جاستين ترودو بأن هذه العقوبات غير مقبولة، ويعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتون بلينكن تنديد بلاده بهذه العقوبات، ولكن أياً منهم لا يرى بعقوباته سوى «الحق».

إن هذا التحرك الصيني السياسي الواسع بهذا الشكل الذي شمل ثلاث دول غربية إضافة إلى الاتحاد الأوروبي يُعد الأول من نوعه، ولن يكون الأخير بطبيعة الحال، وبات يعتمد ذلك لا على رغبة الصينيين، بل على الخطوات الغربية اللاحقة التي لن تبقى دون مثل هذه الردود، إن استمرت على نهجها، ولم تبدأ بتفهم سياسيات التعاون والتكافؤ واحترام السيادة المتبادلة في عالم التعددية القطبية الناشئ.

«إنّ الولايات المتحدة لا تمتلك المؤهلات التي تخوّلها القول بأنّها تريد أن تتحدّث إلى الصين من موقع قوّة»

تفاهمات صينية روسية إيرانية

بالتوازي مع حالة التصعيد الصيني-الغربي الجارية، والتناقضات التي تعوم وتتفاعل فيما بين الغربيين أنفسهم، جرى اللقاء الصيني الروسي بزيارة وزير الخارجية سيرغي لافروف إلى بكين، وتمديد «معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون» لمدة 5 سنوات بشكل تلقائي، وعمد الجانبان الروسي والصيني على تأمين وحماية علاقاتهما المالية والتجارية من تهديدات الدول غير الصديقة، وفي هذا الصدد دعا لافروف من جديد إلى الاستعاضة عن الدولار بالعملات الوطنية في التسويات المتبادلة بين الدول لخفض مخاطر العقوبات الأمريكية.

وفي يوم السبت جرى توقيع معاهدة إستراتيجية للتعاون المشترك بين الصين وإيران مدتها 25 عاماً، وأكد وزير الخارجية الصيني وانغ يي من طهران: أن علاقات البلدين لن تتأثر بالظروف اليومية، وهي دائمة وإستراتيجية، وأشار السفير الإيراني في بكين، بأن الوثيقة ستحدد قدرات التعاون بين البلدين «خاصة في مجالات التكنولوجيا والصناعة والنقل والشحن والطاقة»، حيث تتضمن استثمارات بنحو 400 مليار دولار على مدى 25 عاماً.

وتأتي هذه التفاهمات والمعاهدات بين هذه الدول الثلاث في الوقت الذي تحاول به واشنطن دق أسافين خلاف وصراع فيما بين روسيا والصين، ومحاولة استمالة طهران بعيداً عن الشرق، عبر مناورات الملف النووي الإيراني، ليؤكدوا من جديد، وبشكل واضح، عدم جدوى هذه الخطط الأمريكية.

نكتة أمريكية

كان من المضحك حقاً اقتراح الرئيس الأمريكي جو بايدن، في حديث هاتفي له مع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون يوم الجمعة إنشاء بديل لمبادرة «حزام واحد- طريق واحد» الصينية، قائلاً: «تحدثت عن ضرورة وجود مبادرة مماثلة لدينا أيضاً، من جانب الديمقراطيات، لمساعدة تلك المجتمعات في جميع أنحاء العالم التي تحتاج حقا إلى المساعدة».

اقتراح في الوقت الذي تمر به الولايات المتحدة بحالة تراجع وانكفاء مزمن ومديد، مصحوب بإنذارات يعلو صوتها بمرور الوقت، تشير باقتراب انفجار الأزمة داخل أمريكا وموت الدولار عالمياً.

انتخابات الكيان...

تكرار الظاهرة يجعلها قانوناً

يشبّه البعض انتخابات الكنيست في الكيان الصهيوني بمسلسل ممل، تتالى حلقاته دون أحداث جديدة، وإن كان التشبيه هذا مفهوماً ومبرراً، إلا أنه لا يكفي لتفسير «ظاهرة التوازن» هذه التي تكررت لأربع مراتٍ على التوالي في أقل من عامين، وخصوصاً أن هذا «المسلسل» لا بد أن يحمل أحداثاً قادمة رغم بدايته المملة!

■ علاء أبوفرّاج

لا بد لنا أن نتوقف أولاً عند نتائج هذه الانتخابات، قبل أن نعرض بعضاً من الاستنتاجات السياسية، التي من شأنها أن تُخرج هذا الحدث من مجرد كونه انتخابات متعثرة، إلى كونه مؤشراً سياسياً هاماً، يحمل بذور احتمالات قادمة تشترك جميعها بأنها لا تصبّ في مصلحة الكيان الصهيوني المأزوم.

النتائج وما بعدها

مع إعلان النتائج شبه الرسمية لانتخابات الكنيست التي أُجريت في يوم الثلاثاء 23 آذار الجاري، حُسم الأمر مجدداً باللا حسم، ولم يستطع أيٌ من الأحزاب السياسية داخل الكيان الحصول على الأغلبية النيابية التي تسمح بتشكيل الحكومة، مما يعني: أن الغرض الأساس من أجراء هذه الانتخابات لم يُثمر! وكما كان متوقعاً، لم يحصل التحالف الذي يقوده نتنياهو على الـ 61 مقعداً التي تضمن له تشكيل الحكومة، ولم تنجح القوى المعارضة له بذلك أيضاً. فحصل نتنياهو وحلفاؤه على 52 مقعداً بمقابل 51 مقعداً للتيار المقابل. لتضعنا هذه النتائج أمام خيارات باتت معروفة، فإما أن ينجح أحد الفريقين بتوسيع قائمة حلفائه للوصول إلى حكومة. وإما حل البرلمان تمهيداً لانتخابات خامسة. وفي الواقع اختبر الكيان كلا الاحتمالين سابقاً دون الوصول إلى النتائج المرجوة.

وفي الوقت الذي يحاول البعض اختصار المشكلة بتخوّف نتنياهو من المحاكمة مما يجعله يتمسك برئاسة الوزراء، يثبت الواقع أن المشكلة معقدة أكثر من ذلك بكثير، فعلى الرغم من أن نتنياهو يستطيع تأخير محاكمته نظراً لتمتعه بالحصانة، إلّا أنه لا يمكن تفسير المشكلة من هذه الزاوية فحسب، أو على الأقل لا يكفي هذا لتفسير فشل خصومه في حسم هذه المعركة.

يمكننا القول: إن إعلان نتائج الانتخابات يحمل بين سطوره جملة من الإعلانات السياسية الأخرى، والتي يمكننا تلخيصها، وأبرزها:

أولاً: التطبيع المجاني للكيان أيضاً

في القراءة الأولية لاتفاقات التطبيع السوداء مع الكيان، والتي شملت حتى اللحظة كلاً من الإمارات، والسودان، والمغرب، والبحرين، كان لا بد من تفنيد الأكاذيب والذرائع التي وضعتها الأنظمة المطبعة أمام الرأي العام. وأظهرت الأشهر القليلة التي تلت اتفاقات التطبيع، أن هذه الأنظمة وإلى جانب تفريطها بالقضية الفلسطينية، وتفريطها بحقوق الشعب الفلسطيني، كانت – وكما عهدناها – تعمل بما يناقض مصالح شعوبها، وتجاهد في صف «الفوضى الخلاقة» أكثر من أصحاب المشروع أنفهسم. ومما أضاف الكثير من الهزلية إلى المشهد المخجل، هو أن الأنظمة العربية لم تتلق أجراً لقاء الدور الذي لعبته، ولم تحصد ثمرة لقاء «خدماتها السخية». وتبرهن الأحداث أيضاً: أن الخيبة شملت قصيري النظر جميعهم، فالكيان الصهيوني الذي تمنى أن تشكّل هذه الاتفاقات حقنة أدرنالين ضخمة في جسده المتعب، وجد نفسه في المأزق ذاته، ولم تقدم له هذه الاتفاقات مساعدة حقيقية كافية لانتشاله، لتقترب مسرحية التطبيع من النهاية، بعد أن فشلت وتعثرت أمام أول الاختبارات، ولتصبح أشبه بأوراق بالية مكدّسة فوق ظهور أصحابها.

ثانياً: تكرار الظاهرة ي حولها إلى قانون

عندما تتكرر الظاهرة تتحول إلى قانون، يشمل هذا القول الظواهر الاجتماعية والسياسية، فالانتخابات الصهيونية أفرزت النتائج ذاتها في أربع تجارب متكررة، مما يجعلنا أمام علاقة قانونية واضحة، أطراف المعادلة في الظرف القائم لن يخرجوا بنتائج جديدة. لا يكفي الاستنتاج السابق وحده بالطبع، فالنتيجة واضحة أمام الجميع، وهذا الصحيح، لكن أطراف المعادلة لا تبدو بدرجة الوضوح ذاتها، فما هي أطراف المعادلة؟ هل يمكن حصرها بالليكود أو أبيض– أزرق؟ هل تنحصر بكونها مجموعة من السياسيين الذين فقدوا شعبيتهم فحسب؟! لا نعتقد هذا، بل إن نتائج الانتخابات هذه تؤشر مجدداً إلى انتهاء صلاحية المنظومة السياسية القائمة، وإن كان الكيان يشترك مع الدول الرأسمالية الأخرى بهذه المشكلة، إلّا أنه يضيف فوقها مشكلةً أساسية، وهي: أن الشكل القائم هو الشكل الوحيد الذي يسمح للكيان الصهيوني بالبقاء دون تغيير في جوهر بنيته، فالمشكلات التي يعاني منها لا تنحصر بكونها أزمة حكم مترافقة مع ظرف اقتصادي صعب، فالكيان كان دائماً في صراعٍ وجودي مع شعوب عريضة ترى فيه لغماً زرعه الغرب في أراضيها، ويعقّد التراجع المتسارع للولايات المتحدة موقف الكيان.

القوى السياسية المتصارعة في هذه الانتخابات تملك في الجوهر مشروعاً سياسياً واحداً اسمه: الكيان الصهيوني، قد تكسب بعض الوقت هنا وبعض الدعم هناك، إلّا أن الاستحقاق قادم، فالكيان سيكون عاجلاً أم آجلاً بمواجهة تغييرات سياسية، فالتوازن الدولي الجديد وتراجع المشروع الغربي من جهة، والتغييرات العميقة المرتقبة في الأنظمة المحيطة، وما ستحمله من موجة شعبية مضادة له من جهة أخرى، وفوقها أزمة وجودية داخلية ستفرض جميعها على الكيان مخرجاً وحيداً يفقد عبره خصائصه الأكثر جوهرية، تلك التي جعلت منه الكيان التوسعي العنصري الذي عرفناه دائماً.

الصورة عالمياً

• طرح وزير الخارجية الصيني وانغ يي، مبادرة من 5 نقاط، بشأن تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وذلك خلال الدورة التاسعة للاجتماع الوزراي لمنتدى التعاون العربي- الصيني.

• تعطلت حركة مرور السفن عبر قناة السويس، إثر جنوح سفينة حاويات عملاقة يوم الأربعاء 24 آذار 2021، فيما قال تقرير: إن سفناً تنقل نفطاً بقيمة 400 مليون دولار لا يمكنها المرور عبر القناة.

• كشف قائد القوات الخاصة الأمريكية الجنرال ريتشارد كلارك، يوم الخميس 25 آذار، في واشنطن، أن عدد قواته المنتشرة حول العالم هو في أدنى مستوياته منذ العام 2001. وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

• أظهرت بيانات الهيئة الوطنية الصينية للإحصاء، أن أرباح الشركات الصناعية الكبرى في البلاد شهدت نمواً متسارعاً في الشهرين الأولين من هذا العام، مع تعافي الاقتصاد من آثار الجائحة.

• أعربت وزارة الخارجية الروسية عن أسفها لعدم قبول واشنطن عرض الرئيس الروسي إجراء حوار مفتوح بينه وبين نظيره الأمريكي جو بايدن.

• أعرب أرمين غريغوريان سكرتير مجلس الأمن في أرمينيا، عن أمله في أن تبقى قوات حفظ السلام الروسية في قره باغ لأطول فترة ممكنة، لأن وجودها هناك، يعني الاستقرار.

نظرة على اليمين المتطرّف الأمريكي

نشر موقع «Counter Punch» تقريراً صحفياً مفصّلاً عن اليمين المتطرف الأمريكي وتكتيكاته الأخيرة بعنوان «الحرب الأهلية– النسخة 2». المهم في هذا التقرير بالنسبة لنا ليس تفاصيل الصعود اليميني في الولايات المتحدة بقدر توصيف هذا الصعود والإحساس بصعوده، خاصة وأنّ أولاً: الكثير من خطب هذا اليمين مسروقة من اليسار فيما يخص انتقاد النظام القائم، الأمر المربك في بعض الأحيان. وثانياً: يحاول اليمين استقطاب العمّال ذوي البشرة البيضاء، عبر محاولة امتصاص غضبهم والتعبير عنه. من جهة ثانية، يشكّل صعود اليمين الأمريكي إنذاراً باندلاع حرب أهلية أمريكية، آخذين بالاعتبار خصوصية الولايات المتحدة فيما يتعلق بالانتشار المفرط للسلاح، وتلقي أعضاء المجموعات اليمينية تدريبات مكثفة على تقنيات استخدام السلاح والعمليات العسكرية، علاوة على تواطؤ النظام الحاكم مع هذه المجموعات. كما يكشف التقرير عن مدى تنسيق أعمال هذه المجموعات وانتشارها حتّى عالمياً، وعن كونها ليست مجرّد حوادث معزولة على الساحة السياسية. يساعد فهم الداخل الأمريكي وحركته في المحصلة على قراءة انكفاء الهيمنة الأمريكية حول العالم بشكل صحيح.

■ جاك ديلاني

في 29 أيّار 2020، وعلى إثر قتل الشرطة لجورج فلويد وبيرونا تايلور، سارت مظاهرة «حياة السود تهم BLM» مسافة كيلومتر من مبنى فدرالي في أوكلاند. حوالي الساعة العاشرة ليلاً خارج المبنى الفدرالي، وأثناء استمرار المظاهرة، تمّ إطلاق الرصاص بشكل مكثّف من سيارة متحركة على عناصر الأمن وقُتل أحدهم.

بعد أسبوع من ذلك في 6 حزيران، تمّ الهجوم على مسؤول شرطة مقاطعة سانتا كروز بأجهزة متفجرة بهدف قتله. بعد فترة قصيرة تمّ القبض على الرقيب في القوات الجوية الأمريكية ستيفن كاريلو ووجهت إليه تهمة الهجوم. بعد خمسة أيام ألقي القبض على مشتبه به ثانٍ، وأنكر كلا المتهمين التهم الموجهة إليهما.

وجدت السلطات الفدرالية بأنّ كاريلو قد نقش كلمة «بوغ» بالدم على السيارة المسروقة التي استخدمت في الهجوم، لتعلن السلطات بعد ذلك بأنّ كاريلو والمتهم الآخر مرتبطان بالمجموعة اليمينية المدعوة «بوغالو بويس».

لم تكن مجموعة بوغالو بويس معروفة كثيراً في حينها، ليبدأ اسمها بعد ذلك بالانتشار في وسائل الإعلام التي انتابها الفضول بسبب حضورها المسلّح وظهور أعضائها في مظاهرات «BLM». لكنّ هذا الغموض لم يطل مع استمرار ظهور «البويس» في التظاهرات والتغطية الإعلامية على طول البلاد.

لكنّ الكثير من التحليلات لإيديولوجيا البويس لم تكن قادرة على الولوج إلى العمق، وكانت منفصلة عن ارتباطها المهم باليمين الأمريكي المسلح وبربط الجذور بعضها مع بعض. فالنظرة الأولى تجعلنا نرى البويس دون سياق إيديولوجي. أغفلت هذه التحليلات إلى درجة كبيرة الخطاب الشعبوي لهذه المجموعات، والذي يُستخدم كغطاء لمعتقداتها الجوهرية.

وربّما أهمّ ما تغفله التحليلات هو محاولة هذه المجموعات توحيد خطبها وقيمها مع اليسار، وإطلاق دعوات لتوحيد الجهود، تركز خصوصاً على العمّال غير المنظمين والمنفصلين عن تنظيماتهم النقابية، أو الذين باتت تنظيماتهم مجرّد عبءٍ عليهم.

الانتقال إلى النشاط المحسوس

البوغالو بويس هي مجرّد مجموعة أخرى من المجموعات التي بدأت من تجمّعات غير محكمة التنظيم، يلتقي ضمنها المهووسون بحمل السلاح والمتعصبون للبيض، مثلها في ذلك مثل مجموعة «QAnon» وغيرها. مرّت هذه المجموعات بمراحل التواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبيض، لتنتقل إلى المنصات الأوسع شهرة مثل: فيسبوك وديسكورد، ثمّ إلى الوجود المادي في الحياة الواقعية لتحجز مكاناً لها بين متظاهري التعديل الدستوري الثاني عند مبنى الكابيتول ستيت في فرجينيا في كانون الثاني 2020.

يمكن تتبع مسيرتهم النشطة منذ ذلك الحين لنمرّ بقيام الشرطة في 12 آذار 2020 بقتل دنكان ليمب البالغة من العمر 21 عاماً، وهي العضوة المرتبطة بعدد من المجموعات اليمينية المسلحة، مثل: بوغالو بويس و«الثلاثة بالمائة». حيث قُتلت أثناء مداهمة الشرطة لمنزلها على إثر حملها السلاح علانية ضدّ أمر المحكمة بمنعها من ذلك قبل بلوغها الثلاثين من العمر.

تحولت ليمب إلى شهيدة بالنسبة للمجموعة، واستمرّت الخطب العنيفة بالتصاعد والمؤيدون بالظهور والانتقال إلى العمل المحسوس بدلاً من النشاط القديم على الإنترنت.

في أوائل نيسان بدأت مجموعة «آرون سوانسون» من تكساس بالتهديد أثناء لقاء حيّ على فيسبوك، بقتل الشرطة واصطيادهم. ثمّ في أواخر أيار، قرابة الوقت الذي قام فيه كاريلو بالهجوم على مظاهرات «حياة السود تهم»، قامت مجموعة «جنوب تكساس» بقيادة إيفان هانتر بفتح النار من ثلاثين مخزن رشاش هجومي على دائرة شرطة مينيابولس الثالثة التي كانت قد حوصرت من قبل مظاهرة، وتمّ هدم جزء منها. وبعد إلقاء القبض على هانتر، كشفت الشرطة عن مراسلات بينه وبين كاريلو يتم فيها تنسيق الهجمات.

ثمّ في 30 أيّار ألقت الشرطة القبض على ثلاثة أعضاء «بوغالو» في لاس فيغاس، كانوا يخططون للقيام بأعمال عنف وإرهاب ضدّ تظاهرات «حياة السود تهم». وكما كشفت التحقيقات فقد كانت خطّة الثلاثي الأساسية مهاجمة محطات الكهرباء الفرعية، لكنّ الأوامر عدّلت خطة الهجوم.

وكشفت التحقيقات عن حيازة الثلاثي لمتفجرات وأسلحة رشاشة، وبأنّهم كانوا سيستخدمونها إمّا مباشرة ضدّ التظاهرات، أو ضدّ سلطات الأمن كي يشعلوا ردوداً عنيفة ضدّ التظاهرات. والمثير في الأمر أنّ الثلاثي وأعضاء مجموعات الدعم التي تنسق معهم، إمّا ضباط سابقون أو ضباط حاليون في الجيش الأمريكي. وكما أشار الدكتور ميغان سكواير، الباحث في الجامعات المتطرفة من جامعة إيلون، فالخدمة والخبرة العسكرية تكون عادة شرطاً مسبقاً لانضمام الفرد للمجموعات اليمينية المتطرفة.

تستمر حبكات العنف إلى أوائل تشرين الأول 2020، عند قيام عدد من الأعضاء بالتخطيط لاختطاف وقتل حاكمة ميتشيغان. ووفقاً للتحقيقات كان هؤلاء من المتظاهرين المعتادين ضدّ إجراءات الحظر. وفي تحقيقات هجوم الكابيتول في 6 كانون الثاني 2021، تمّ الكشف عن تسجيلات صوتية لمجموعة من المشاركين المرتبطين بعدد من المجموعات اليمينية المتطرفة أثناء تخطيطهم للقيام بإعدامات لأعضاء الكونغرس.

العنف والتواطؤ

بعض الإشارات تدلّ على رغبات أعضاء من هذه المجموعات، وعلى رأسها «البويس»، بتسريع إطلاق حرب أهلية. بينما يحلم بعضهم الآخر بعنف مفرط على نطاق واسع. في تشرين الأول العام الماضي، سربت تعاونية «يونيوكورن رايوت» اليسارية الإعلامية بيانات مخدمات يتداول من خلالها أعضاء أكثر من مجموعة يمينية الرسائل بانتظام.

من الرسائل الملفتة شديدة الانتشار على هذه المخدمات: مخطط لإنشاء سياج مكهرب، وكذلك رسم تفصيلي لإنشاء دشمة إطلاق رشاش محصنة. ورسائل متكررة عن السبب الذي يجب فيه قتل المدنيين والعملاء الفدراليين بهدف إشعال ردّات فعل كبيرة.

وعلى مخدّم «مجاهدي بويس» الذي يفترض بأنّه مخصص للفكاهة العنصرية، من الرسائل الأكثر تناقلاً طريقة خلط الأمونيا مع

يساعد فهم الداخل الأمريكي وحركته في المحصلة على قراءة انكفاء الهيمنة الأمريكية حول العالم بشكل صحيح

وأسباب الدفع نحو الفوضى

المبيّض لتحويله إلى سلاح كيميائي يشبه غاز الخردل لاستخدامه ضدّ الشرطة. وكذلك رسم بياني تفصيلي لكيفية صناعة عدد من المتفجرات الثابتة والقابلة للنقل.

وفي الرسائل التي سربتها مجموعة «LCRW» الإعلامية، كانت التوجيهات أكثر احترافية وتنظيماً. حيث تمّ تعميم كتيّب لوسائل الاتصال بين أعضاء المجموعة أثناء الاحتجاجات، ويرد فيه: «باتت هناك حاجة لشيء واضح، لكن صارم يفصل الحركة عن أيّ عمل يتم إنجازه، بحيث لا تتمكن السلطات أو الإعلام من تتبع الأثر». ويستمر الكتيّب بالشرح: «لا يجب إلصاق أيّ فعل عنف أو قتل بالحركة. لا يمكنك كسب الناس من خلال إخبارهم بأننا سنقتل مجموعة من البشر».

وفي بيان غير رسمي لقادة المجموعات، تم إعلام الأعضاء بوجوب تجنّب ذكر الحرب الأهلية بشكل كلي، والتركيز على تهيئة الظروف المناسبة لتسريع الفوضى.

التواطؤ بين هذه المجموعات اليمينية والسلطات الرسمية واضح. يظهر الضابط السابق في قوات البحرية مايك دن، وهو قائد لعدة مجموعات يمينية متطرفة، وهو يشجب ضباط الشرطة. لكنّ الصور التي تمّ نشرها في نيويورك تايمز تظهر مايك وهو يصافح بحرارة ضبّاط الأمن أثناء الهجوم على الكابيتول.

خلال انتفاضة كينوشا في وسيكنسون، تمّ عرض مئات الصور التي تظهر أعضاء من مجموعات يمينية متطرفة، على رأسها بوغالو بويس، وهم يتجولون داخل مظاهرات «حياة السود تهم» بذريعة حماية الممتلكات. ومن بينهم كايل ريتنهاوس، الذي أطلق النار على إحدى التظاهرات وأردى اثنين قتلى.

أحد قادة المجموعة اليمينية ويطلق عليه اسم «ماغنوس بانفيديا» – وتعني «الفوضوي اليميني»، ظهر مؤخراً في لقاء ضمن برنامج «عرض جيمي دور»، حيث قام بالدعوة للتوحيد والتضامن بين اليمين واليسار، وأعلن دعم مجموعته لريتنهاوس.

بانفيديا ظهر في مؤتمر صحفي يدعو فيه لتوحيد الخطاب الشعبوي، حيث صرّح «حياة السود تهم، وأنتيفا، وبوغالو، والميليشيا اليمينية هي الأجسام المضادة، وليست المرض الذي يدمر مجتمعنا. المرض هو البلاد التي يديرها حزبان سياسيان فاسدان لا يلقيان بالاً لنا. هذان الحزبان تربطهما علاقات زنا مع الشركات بحيث لا يمكن تمييزها عن بعضها».

يناقض هذا الحقيقة الواضحة بأنّ الميليشيات اليمينية وأعضاء بوغالو بويس كانوا ينتشرون في احتجاجات «حياة السود تهم» بهدف حماية ملكيات الشركات والأعمال.

لكنّ بعض أعضاء هذه الجماعات يؤمن حقيقة بما يسمّى «الاشتراكية القومية» المرتبطة بقيم تفوّق العرق الأبيض. بينما البعض الآخر هم مجرّد ليبراليين مؤيدين للأعمال الصغيرة، ومحبين للسلاح. هذه الاختلافات الإيديولوجيّة الدقيقة شديدة الأهمية عند فهم هذه الجماعات الشعبوية وتصرفاتها وخطاباتها وطرق تشكيلها.

ربّما هذا هو المفتاح لتخطي النظرة السطحية الليبرالية لهذه الجماعات، ولفهم الهدف المشترك الرجعي الذي يجمع هؤلاء الأعضاء، ويحولهم إلى أداة مطواعة في أيدي مموليهم الخفيين: إنّه الدفع نحو الفوضى وإشعال حرب أهلية.

التواطؤ بين هذه المجموعات اليمينية والسلطات الرسمية واضح ويؤمن بعض أعضاء هذه الجماعات بقيم تفوّق العرق الأبيض

لماذا الفوضى والحرب الأهلية؟

نشر مايكل موني تقريراً جيداً عن أصل بوغالو بويس واليمين المتطرف عموماً، وبيّن مدى عدم التناسق والاختلافات الداخليّة بين أعضاء هذه المجموعات. لكنّه فشل في الوصول إلى جذور الهدف المشترك بين أعضاء هذه المجموعات: تسريع الفوضى والحرب الأهلية.

في 2019 قام الصحفي زاك بوشامب بإعداد مقال ممتاز أعطى فيه لمحة موجزة عمّا سمّاه «التسريعية»، وتمكن من رسم صورة توضّح العام الخائف والمذعور. أطلقت ميليشيات الحزب النازي هجمات عنيفة وإرهاباً ضدّ جميع من تمّ اعتبارهم غير مرغوب بهم، الأمر الذي أدّى إلى تهيئة الظرف لحصول النازيين على الدعم بشكل أسرع.

حدث ذات الأمر في إيطاليا عندما دعا موسوليني عصاباته من أصحاب القمصان السود للاستيلاء على السلطة، والتي بلغت ذروتها في التمرّد الفاشي الناجح في 1922. التمرّد الفاشي الناجح المعروف باسم «المسير إلى روما» ألهم النازيين بدوره.

استُخدمت هذه التكتيكات من قبل اليمين المتطرف في إيطاليا ضمن «سنوات الرصاص» الشهيرة في السبعينات. لم يكن الهدف منها في حينه إسقاط الدولة الليبرالية، بل فقط سحق المعارضة اليسارية المتنامية. غالباً ما تظاهرت المجموعات اليمينية المتطرفة، بالتواطؤ مع الجهات الحكومية، بالادعاء بأنّهم جماعات يسارية، وقاموا بتنفيذ أعمال عنف ضدّ القانون، واختطفوا مسؤولين عموميين وفجروا واغتالوا ودفعوا الانهيار الاجتماعي قدماً. تلاعبت هذه الأحداث بالمجتمع الإيطالي ودفعته إلى الفوضى التي هيأت الناس لقبول، بل ودعم، اعتقال وتصفية آلاف الأشخاص من المعارضين لليمين بذريعة استعادة النظام والقانون.

في الثمانينات، قام القيادي في الحزب النازي الأمريكي جيمس ميسون بتقديم مخطط لحرب عصابات واغتيالات وقتل جماعي من أجل تسريع التفكك الاجتماعي. جرت إعادة تقديم هذا المخطط مؤخراً في منتدى الروابط التي تجمع اليمين المتطرف الحالي. كتب بوشامب: «ترفض التسريعية القيام بأيّ جهد للسيطرة على السلطة السياسية من خلال صناديق الاقتراع، وترفض أيّة محاولات يقوم بها يمينيون للانخراط في السياسة بوصفها أمراً غير مجد. ولكن إذا صوّت المرء، فعليه التصويت للمرشّح الأكثر تطرفاً، وذلك بهدف تعزيز الصراع السياسي والاجتماعي داخل المجتمعات الغربية».

يتابع بوشامب: «تكتيكهم المفضّل لإثارة هذه التناقضات ليس التصويت، بل العنف: مهاجمة الأقليات العرقية والدينية كوسيلة لإشعال حرب عرقية. واستخدام الأسلحة النارية لإثارة معارك تدعو إلى الانقسام بخصوص السيطرة على الأسلحة. هدفهم النهائي هو انهيار الحكومة والسعي نحو مستقبل يُهيمن فيه البيض».

لخّص مركز أبحاث «قانون الفقر الجنوبي» بدقّة جوهر نسخة سياسة «تسريع الفوضى» المعتمدة لدى مجموعات اليمين المتطرف. تسعى إيديولوجيا تسريع الفوضى إلى الدفع وراء الطور الحالي من الرأسمالية للوصول إلى الشكل الأكثر قمعاً وحسماً منها. ففي حالة مؤيدي تفوق العرق الأبيض، تسريع الفوضى يعني الدفع نحو انهيار كبير للمجتمع الحالي غير المنظم بسبب عدم الالتزام «بالأولوية العرقية»، يتم في أعقابه بناء مجتمع فاشي يعزز هذه الأولوية، ويحقق المثاليات الواجب توافرها فيه. العنف بالنسبة لمؤيدي تفوق البيض ليس أكثر من طريقة لتحقيق الهدف السياسي. ولنكون مختصرين، بالنسبة لهم تسريع الفوضى يعني تعزيز الإرهاب على أوسع نطاق.

تعود هذه الإيديولوجيا إلى أيّام الحقبة النازية. بعد أربعة أسابيع من أداء هتلر لليمين الدستورية كمستشار لجمهورية فايمر في 1933، أضرم الفاشيون النار في مبنى الرايخستاغ، وألقوا باللائمة على المعارضة السياسية اليسارية. استخدمت الفوضى التي انتشرت لتوطيد قبضة الفاشيين على السلطة من خلال التلاعب بالرأي

آيرون مارش الذي يجمع النازيين الجدد. وفي وسيلتهم الإعلامية «أتوموافن» اعتُبرت كتابات جيمس ميسون بمثابة برنامج سياسي للنازيين الجدد.

كتابات ميسون ذات تأثير عالمي أبعد من النازيين الجدد. في الحادثة المرعبة التي جرت في نيوزلندا في 2019، كتب برينتون تارانت– منفّذ مذبحة جامع نيوزلندا– في بيانه قسماً خاصاً عنوانه: «زعزعة الاستقرار والتسريعية: تكتيك النصر»، شرح فيه ما يمكن اعتباره صدى لهذه الإستراتيجية اليمينية العالمية.

تريد المجموعات اليمينية المتطرفة توظيف تكتيكات التسريعية لخلق حالة فوضى من خلال العنف، تؤدي بالديمقراطيات الليبرالية إلى الانهيار. لكن وعلى عكس تارانت في نيوزلندا، اليمين المتطرف الأمريكي المنظم كان واضحاً في ضرورة إخفاء أهدافه، والدفع نحوها بصمت. رغم أنّ مهاجمة تظاهرات «حياة السود تهم» بشكل مباشر قد تفرض انتقالاً إلى مرحلة أخرى.

تثبت الوقائع، أنّ هذه المجموعات لا تقوم بأيّة خطوة ضدّ مصلحة الشركات والنظام الرأسمالي المفترس، ولا تهتمّ بالمساواة والعدالة التي ينادي بها اليسار، وجميع نداءاتها للتوحّد مع اليسار هي من ضمن تكتيك الإخفاء. ليس من المنطقي أن تستجيب شرائح الطبقة العاملة من السود والملونين لنداءات مجموعات تؤمن بتفوق العرق الأبيض، وهذا مفهوم. لكنّ التقشف والأزمات الاقتصادية المستمرّة بالتراكم تعني بأنّ شرائح البيض من الطبقة العاملة قد تقع فريسة لهذه النداءات، وخاصة في ظلّ خيانة تنظيماتهم النقابية والحزبية لهم.

الوعي الطبقي العابر للتقسيمات الثانوية وإعادة بناء التنظيم اليساري الجذري هو الطريقة الوحيدة للوقوف في وجه هذه المجموعات.

■ بتصرّف عن: «2,0 Civil War»

في ذكرى قائد الثورة السورية الكبرى

بتاريخ 26 آذار 1982، رحل عن عالمنا سلطان باشا الأطرش قائد الثورة السورية الكبرى، أو «قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام» كما كان اللقب الذي يوقع به نداءات الثورة. وتحول هذا اليوم إلى مناسبة وطنية لإحياء ذكرى سلطان باشا الأطرش والثورة السورية الكبرى.

■ تابه الجمعة

الثورة والأزمة الرأسمالية

جاء انفجار الثورة السورية الكبرى أثناء انحسار موجة الثورات العمالية في أوروبا، وثورات التحرر الوطني في المستعمرات. وكانت الصحافة الرأسمالية والاستعمارية تقول: إن الثورات قد انتهت. وعرفت تلك السنوات باسم: الاستقرار الجزئي للرأسمالية. وتزامن اندلاع الثورة عام 1925 مع اندلاع الثورة الصينية وثورة الريف المغربي، والانتفاضة الإندونيسية ضد الاستعمار والإمبريالية. وعرفت الأممية الشيوعية بعد هذه الثورات اقتراب موعد الأزمة الرأسمالية، والتي انفجرت فعلاً عام 1929.

فالانحسار في موجة الثورات والحركات الشعبية كان مؤقتاً، بل إن المرحلة العامة تاريخياً هي مرحلة صعود الثورات والحركات الشعبية في العالم الرأسمالي والمستعمرات على حد سواء.

إن البؤس والإملاق والجوع والبطالة والظروف السيئة في كل مكان، أدى إلى تصاعد النضال الجماهيري. فقد حدث حوالي 11800 إضراب للطبقة العاملة في المستعمرات وشبه المستعمرات، بين عامي 1919–1939. حيث وقفت الطبقة العاملة ضد الاضطهاد الاستعماري. وهنا موقع الثورة السورية الكبرى ضمن الخريطة العالمية لنضال الشعوب.

من ميسلون إلى الجلاء

سبق اندلاع الثورة السورية والكبرى، حدوث العشرات من الثورات الكبيرة والصغيرة في جميع أنحاء سورية ولبنان والعراق وفلسطين والأردن ومصر بين عامي 1918–1923. مثل: ثورة إبراهيم هنانو في الشمال، وثورة الشيخ صالح العلي في الساحل، وثورات حوران والفرات والجزيرة والجولان وثورة العشرين في العراق، إضافة إلى ثورات مستعمرات آسيا وإفريقيا بعد الأفق الذي فتحته ثورة أكتوبر لشعوب العالم.

قبل 100 عام كان النضال الوطني ضد الاستعمار والإمبريالية يتصاعد في سورية ولبنان. والثورات الوطنية تشتعل في الأنحاء السورية 1918–1923. وكما انتصرت الثورة السورية الكبرى لوزير الحربية يوسف العظمة وأبطال ميسلون والثورات السورية السابقة، فهي من مهدت لانتصار الشعب السوري في الإضراب الستيني 1936، وعبدت درب الانتصار في انتفاضة الجلاء 1945، والتي انتهت برحيل آخر جندي أجنبي استعماري عن أرض سورية عام 1946. وهنا موقع الثورة السورية الكبرى في التاريخ الوطني.

سبق اندلاع الثورة السورية والكبرى حدوث العشرات من الثورات الكبيرة والصغيرة في جميع أنحاء سورية ولبنان والعراق وفلسطين والأردن ومصر بين عامي 1918-1923

محطات من حياة قائد الثورة

عند الحديث عن قائد مثل سلطان باشا الأطرش، يتجاهل المؤرخون عمداً أو جهلاً محطات عديدة من حياة «قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام». أو يحاولون تشويه صورته وتراثه وإلصاق مختلف التسميات التي لا تمت بصلة إلى هذا القائد الوطني. ولندع الوقائع تتحدث عن نفسها باختصار:

شارك سلطان باشا الأطرش في النضال ضد العثمانيين، وقاد ثورة السويداء عام 1922 والثورة السورية الكبرى سنوات 1925–1927 ضد الاستعمار الفرنسي.

نزح عام 1927 إلى الجزيرة العربية بعد انحسار الثورة، وعاد بعد انتصار الإضراب الستيني إلى بلاده. حيث استقبله الآلاف استقبال الأبطال في دمشق والسويداء عام 1937. وأثناء انتفاضة الجلاء وحوادث 29 أيار 1945 في دمشق، انتقلت العاصمة السورية مؤقتاً إلى السويداء، حيث جرت حركة 29–30 أيار في السويداء، التي لعبت دوراً وتأثيراً في تحقيق الجلاء. وتطوع أبناء الجبل للتصدي للاستفزازات الاستعمارية في طرطوس واللاذقية وتدمر وغيرها من المناطق السورية. وحدث الجلاء في نيسان 1946.

وفي عام 1948، استجاب المئات من أبناء الجبل لنداء سلطان باشا الأطرش، وذهبوا للقتال في فلسطين ضد الاستعمار البريطاني والعصابات الصهيونية، وقد استشهد العديد منهم.

في عام 1953، اتفقت الأحزاب الوطنية والمستقلون على تأليف جبهة وطنية للنضال ضد استبداد الشيشكلي، وشارك سلطان باشا الأطرش عبر ممثلين ينوبون عنه في مؤتمر حمص، حيث كانت مختلف الأحزاب والهيئات السياسية تتصل به في القريا. وتصاعدت الحركة الشعبية في جميع أنحاء سورية بعد قمع الإضرابات الطلابية في حلب. ونزل العمال إلى الشوارع في دمشق وحمص وحلب. وأدى مؤتمر حمص إلى توقيع ميثاق وطني بمثابة برنامج للجبهة الوطنية.

حدثت ثورة في السويداء بقيادة سلطان باشا الأطرش، مما أعطى الحركة الشعبية المتصاعدة وزناً أكبر. وأرسل الشيشكلي حملة عسكرية إلى السويداء والجبل شتاء 1954 سقط على إثرها عدد من الشهداء والجرحى وحدث نهب في القرى. واضطر سلطان باشا الأطرش إلى النزوح إلى الأردن تحت الأمطار الغزيرة والثلوج الهاطلة. غادر الشيشكلي البلاد، فعاد سلطان باشا الأطرش بعد أسابيع إلى بلاده، حيث استقبلته الجموع استقبال الأبطال مرة أخرى.

أثناء العدوان الثلاثي على مصر 1956، أعلن سلطان باشا الأطرش موقفه المؤيد للنضال ضد الاستعمار والصهيونية في رسالة إلى الرئيس شكري القوتلي، كما وقف ضد مؤامرات حلف بغداد 1956، وأيد تسليح الشعب وتشكيل المقاومة الشعبية للوقوف في وجه هذه المؤامرات. وأثناء الحشود التركية والأطلسية ضد سورية عام 1957، سافر شكري القوتلي إلى السويداء لإطلاق المقاومة الشعبية. حيث زار منزل سلطان باشا الأطرش في القريا وخطب فيه قائلاً: إن هذا البيت مكان مقدس، وهو ليس قبلة بني معروف فحسب، بل قبلة كل من جاهد في سبيل هذا الوطن لرفع رايته عالياً، كما تحدث عن الثورة السورية الكبرى عام 1925 التي كان هو من رجالها.

وعندما اندلعت ثورة لبنان ضد حلف بغداد عام 1958، أيدها سلطان باشا الأطرش، وسافر العديد من متطوعي السويداء والجولان وجرمانا للمشاركة فيها.

المراجع التاريخية عن الثورة

نرفق أهم المراجع التاريخية التي تتحدث عن الثورة السورية الكبرى التي هزت كيان الاستعمار الفرنسي، وأوقعته في أزمة داخلية:

الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش، دار طلاس 2008.

الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى، أسرارها وعواملها ونتائجها، دار الجزيرة، عمان.

محي الدين السفرجلاني، تاريخ الثورة السورية، 1961.

أدهم آل الجندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، 1960.

فلاديمير لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية في سورية 1925، ترجمة دار الفارابي 1987.

سلامة عبيد، الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تنشر.

إحسان هندي، كفاح الشعب العربي السوري، 1962. فارس زرزور، معارك الحرية في سورية، 1962. أرشيف جريدة الأومانيتيه الفرنسية اليومية 1925–1927. مذكرات فوزي القاوقجي، مذكرات فارس الخوري.

مئوية الحزب الشيوعي الصيني

نشرت دائرة الدعاية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني شعار الاحتفال بالذكرى المئوية للحزب. ومن المتوقع أن يظهر الشعار في فعاليات احتفالية، ومقالات متنوعة مستخدمة في أنشطة الدعاية والتعليم بين الجمهور، حسب صحيفة الشعب اليومية.

■ قاسيون

وحدد بيان صادر عن دائرة الدعاية نطاق تطبيق الشعار، واستخدامه في توجيه الدعوات والوثائق والإشعارات الخاصة بفعاليات الاحتفال والدعاية والتقارير الإعلامية.

وذكر «هو خه بينغ» نائب رئيس دائرة الدعاية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ووزير الثقافة والسياحة، أن عرضاً مسرحياً سيقام للاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب. وقال «هو» خلال مؤتمر صحفي: إن وزارة الثقافة تستعد لأداء مسرحي رفيع المستوى وعالي الجودة، وسيجري تقديمه على شكل دراما ملحمية واسعة النطاق.

ومن جهة أخرى، سيتم إطلاق عدد كبير من الأعمال الأدبية والفنية تحت عنوان «الثورة»، وستتم إعادة إنتاج الدراما الكلاسيكية بما في ذلك الأوبرا الصينية «الفتاة ذات الشعر الأبيض» وعرض باليه «مفرزة النساء الحمراء».

وأشار «هو» إلى أن العديد من الأعمال الدرامية الصينية الجديدة التي تعكس الإنجازات الكبيرة في العصر الجديد، مثل: القضاء على الفقر ستنتقل إلى المسرح.

كما نظّم متحف بكين معرضاً احتفالياً بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب. وتستعد الصين لإقامة سلسلة من الفعاليات في إطار الاحتفال بالذكرى المئوية، وتشمل تلك الأنشطة الحملة الحالية بشأن تعلّم وتعليم تاريخ الحزب، وسيجري أيضاً تنظيم تجمع حاشد مهيب، سيلقي خلاله الرئيس شي جين بينغ- وهو أيضاً الأمين العام للجنة المركزية- كلمة هامة. وسيمنح «شي» أيضاً وسام «الأول من يوليو» وشهادة تقدير لأعضاء الحزب الذين قدموا إسهامات بارزة.

وستكرم اللجنة المركزية أعضاء الحزب البارزين، وعمال ومنظمات الحزب التي حققت تقدماً على مستوى المجتمعات المحلية، كما ستمنح أوسمة تذكارية لأولئك الذين عملوا 50 عاماً فأكثر كأعضاء في الحزب.

وسيجري أيضاً تنظيم زيارات لمنازل أعضاء الحزب المكرمين الذين يعانون صعوبات معيشية، والمحاربين القدامى، وأسر الشهداء الثوريين وأعضاء الحزب الذين فقدوا أرواحهم وهم يؤدون واجبهم. وسيجري أيضاً إنتاج ونشر أفلام وثائقية وبرامج خاصة ودراما تلفزيونية ومقطوعات موسيقية وعروض راقصة وأفلام، وتجميع وإصدار مطبوعات كبرى، ما يشمل كتاباً عن تاريخ الحزب في مئة عام.

أخبار ثقافية

مجلة الحياة المسرحية

صدر العدد الجديد من مجلة الحياة المسرحية، وخصصت المجلة الفصلية ملفّ عددها الجديد للحديث عن المسرح السوري، عبر دراسات وأبحاث رصدت بدايات المسرح في سورية منذ القرن الـ 19 مع تسليط الضوء على أعلام مسرحيين منسيين، وظواهر حفلت بها الخشبة السورية في دمشق والمحافظات، بالإضافة إلى ضرورة الكتابة عن كتّاب المسرح في سورية خلال مختلف المراحل. كما نشرت المجلة موادً عن مسرحيين سوريين راحلين، وقدم العدد تغطية لعدد من العروض المسرحية التي أقيمت في حمص والحسكة والسويداء.

يوم المسرح في حلب

أقيمت- على مسرح نقابة الفنانين في حلب- احتفالية يوم المسرح العالمي والتي تضمنت تكريم عدد من نجوم المسرح الحلبي، إضافة إلى تقديم عرض مسرحي وفقرات فنية منوعة. وجرى هذا الاحتفال بالتوازي مع احتفالات مماثلة في عدد من المحافظات. وألقيت كلمات بمناسبة يوم المسرح العالمي. كما أقيم معرض توثيقي بهذه المناسبة تحت عنوان «من ذاكره المسرح في مدينه حلب» لأحد الفنانين الراحلين، وجرى تكريم عدد من الفنانين بمناسبة يوم المسرح العالمي، الذي يصادف 29 آذار من كل عام.

كانوا وكنا

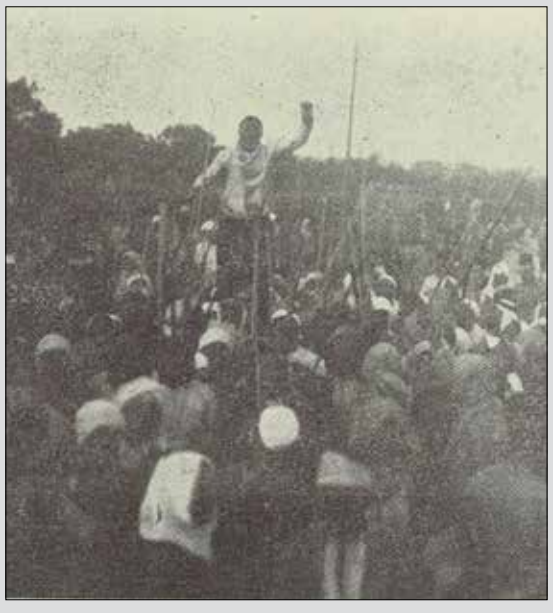

شملت انتفاضة الجلاء مناطق واسعة من المدن والأرياف السورية ربيع 1945. وكان أبناء القامشلي وحمص يحررون دير الزور، وأبناء دير الزور وحمص ودمشق يحررون عين ديوار والقامشلي وعامودا. وأبناء حمص والأردن وأرمينيا يحررون دمشق. في الصورة مظاهرة فلاحية مسلحة بالعصي تطالب بجلاء الأجنبي عن أرض سورية عام 1945.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/03/28» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

آخر صرعات الموضة: كراهية الآسيويين!

ترددت طوال العام المنصرم دعابة سمجة تَكيل اللعنات لأول شخص آسيوي تناول حساء الخفافيش، وجلب بذلك وباء كورونا للعالم أجمع. وعلى الرغم من أن تلك العبارات كانت تقال بشكلٍ أو بآخر على سبيل المزاح، لكنها تعكس في العمق توجهاً عالمياً بدأ يتكرس حول كراهية الآسيويين، وتحميل الملايين منهم مسؤولية نشأة وانتشار فايروس كورونا. تبدو تلك الخرافة المتعلقة بحساء الخفافيش عصيّة على الزوال، لا تَسكتها التقارير والتحقيقات التي ما زالت عاجزة عن تحديد الزمان والمكان الفعليان لنشأة الفايروس قبل انتشاره في مدينة ووهان الصينية. وهذا أمرٌ ليس بالجديد، فالطاعون أو الحمى الإسبانية لم تكن إسبانية البتة، ومع ذلك فشلت عشرات السنين التي انقضت في تعديل اسمها.

■ نور أبو فرّاج

فوبيا الآسيويين

بدأت وسائل الإعلام الغربية مؤخراً بالحديث عن تشكل تيار متنامٍ من فوبيا الأجانب وكراهية الآسيويين، الذي يزداد في شوارع المدن الغربية، وتحديداً أمريكا، إذ لا تتوقف حدة جرائم الكراهية عند حدود العنف اللفظي والشتائم والمضايقات، بل تصل إلى حد الأذى الجسدي، خاصة مع تسجيل أعداد متزايدة من حوادث الاعتداء التي تضمنت الضرب وكيل اللكمات لأشخاص من أصول آسيوية، كانت بعضهن نساء طاعنات في السن. تكلل كل ذلك العداء بحادثة إطلاق نار في ثلاثة مراكز للتدليك في منطقة أتلانتا في ولاية جورجيا الأمريكية، تركت ورائها 8 قتلى معظمهن نساء من أصول آسيوية.

كما يبدو، كان العام المنصرم عاماً ذهبياً بالنسبة لمروجي نظريات المؤامرة والتيارات المتعصبة للعرق الأبيض. عزز توجه هؤلاء المناخ السياسي في عدة دول أوروبية، إلى جانب صعود التيارات اليمنية المتطرفة وظروف الشحن والضغط النفسي التي تركتها تجربة الحجر الصحي والتهديد الاقتصادي الذي يعيشه كثيرون، فخرج كل ذلك على شكل موجات من التعصّب والكراهية. وكان لا بد من لوم أحد ما على كل ما يحصل، لا بد من توجّيه كل هذا الغضب نحو عدو ما، واتفق الكثيرون على تسهيل المَهمة على أنفسهم واعتبار العدو الجديد كل شخص يمتلك ملامح آسيوية.

الآخر الجديد

من اللافت للانتباه، أن عدد الحوادث العنصرية وكثافتها يتناسب طرداً مع كثافة التغطيات الإعلامية التي تدينها. أي: بكلمات أوضح يمكن القول: إن الإعلام لا يكاد يلعب دوراً إيجابياً على الإطلاق في التخفيف من تلك الجرائم، بل على العكس يبدو أن كثرة الكلام في الموضوع تزيد الطين بلة. كما لو أن الذين يمتلكون أفكاراً متعصبة مسبقة يتشجعون في تحويل أفكارهم تلك إلى أفعال وسلوكيات عنيفة، مدفوعين بالحماس والشحن الانفعالي الذي تحفزه فيهم وسائل الإعلام، حتى حينما تُدين هذه السلوكيات وتندد بها. ليس المقصود بذلك تشجيع التعتيم على حوادث من هذا النوع وتجاهلها من قبل الإعلام، وإنما المقصود تقديم نقد للطريقة التي يتعاطى بها الإعلام الغربي مع ظاهرة العنصرية ككل، وكيف يقوم بتحليلها، أو اقتراح الحلول للتصدي لها.

قلما يفطن الإعلام الغربي للسياق، فهو يتعامل مع موجات الكراهية هذه كلّ على حدة، اليوم كراهية الآسيويين، وفي الأمس كراهية ذوي البشرة السوداء، وقبل ذلك كراهية المُنقبات والمسلمين. وكثيراً ما يُرجع كل موجة منها لأسباب مباشرة مختلفة، ويعالجها بصورة مستقلة، كأنها تحصل للمرة الأولى، دون أن يفطن إلى أن جذرها ومسبباتها في العمق واحدة.

لكن لفهم ما يحصل حقاً، يمكن اختصار حياة الدول الغربية بحبكة مبسطة تشبه إلى حد كبير قصص الأطفال: «كان الرجل الأبيض، الغربي، يعيش حياة آمنة وهانئة، يمتلك عملاً مستقراً وفائضاً من المال، قبل أن يأتي الغريب ويخرّب عليه كل شيء». وهوية الغريب هنا مختلفة في كل مرة. في زمن الحرب الباردة كان الاتحاد السوفييتي مصدر الخطر، واستمر الأمر على تلك الشاكلة وقتاً طويلاً. ثم جاءت هجمات 11 سبتمبر لتحدد هوية الغريب بالإرهابي المسلم، ومهدّت حوادث الاضطرابات في الداخل الأمريكي لتغيير لون بشرة وهيئة «الغريب» ليصبح الشخص الأسود الجاهل الذي يعيش في الضواحي الفقيرة، ولا يتوانى عن ارتكاب الجرائم والسرقة وافتعال المشكلات. أما اليوم فالإصدار الأحدث للغريب مصدر الخطر استقر على ذوي البشرة الصفراء الذين سيتم وسمهم لسنوات كثيرة قادمة باسم وباء كورونا.

يذكّر الكلام السابق بمقطع كتبه زياد الرحباني في مسرحيته «شي فاشل»، حينما سخر من القرية اللبنانية الهائنة التي يأتي الغريب دائماً ليهدد وجودها. زياد رحباني سخر أيضاً من اختلاف وتغيّر هوية هذا الغريب في كل مرة. ولذلك يمكن القول: إن وجود «الغريب» أو «الآخر الجديد» كما تطلق عليه الكتابات الأكاديمية، جوهري جداً بالنسبة لجميع الأنظمة السياسية، وبالأخص للمنظومة الغربية في نطاق موضوعنا الحالي. لأن هذا الغريب هو مصدر التهديد والخطر ومنبع الخوف، وهو الشمّاعة التي تُعلّق عليه المشكلات، ومن أجل التصدي له تُشن الحروب، العسكرية منها والنووية والبيولوجية.

> **يذكّر بمقطعٍ كتبه زياد الرحباني في مسرحيته «شي فاشل» حينما سخر من القرية اللبنانية الهائنة التي يأتي الغريب دائماً ليهدد وجودها**

تستند منظومة الثقافة الغربية إلى معرفتها بوجود مخاوف دفينة لدى المجتمعات الغربية من خسارة المكتسبات والفوائد التي ضمنتها التشكيلة الاقتصادية السابقة. كما أن السواد الأعظم من الناس ضمن هذه المجتمعات كانوا يدركون بأن الحال لا يمكن أن يستمر كما هو، في حين تستأثر بلدانهم بالنسبة الأكبر من مقدرات الكوكب، وتترك الفتات لبلدان النخب الثاني والثالث. ولهذا هم دائمو الشعور بالتهديد والخطر، لأنهم يعلمون بأنهم يمتلكون الكثير كي يخسروه.

وبالتالي، لا يخفى اليوم على أحد: أن موجة كراهية الآسيويين وتحميلهم ذنب ما يحصل في العالم تخدم بصورة أو أخرى حرب الدول المهيمنة اقتصادياً ضد صعود الصين كقوة اقتصادية وسياسية. ليس الأمر نوعاً من المصادفة، فالتغيير المتوقع في المناخ الدولي كان يستلزم خلق فزّاعة جديدة تُرهب الناس وتهدد وجودهم. وصدف هذه المرة أن يكون لهذه الفزّاعة بشرة صفراء وعيون صغيرة ضيّقة.